دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010)

The Role of United Nations Development Program for Developing Democracy and Political Stability in Africa (2000-2010)

إعداد الطالبة

مروة سلمان يوسف صلاح

الرقم الجامعي 400820041

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد البرصان

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول

2011-2010

تفويض

أنا مروة سلمان يوسف صلاح أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: مروة سلمان يوسف صلاح

التاريخ: 25 / 6 / 2011

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010)**".

وأجيزت بتاريخ: 25 / 6 / 2011 .

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الاستاذالدكتوراحمدالبرصان	رئيساً ومشرفا	.....
الدكتور سعد السعد	عضواً	.....
الدكتور مدثر جميل أبو كركي	مناقشاً خارجياً	.....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الجليل الدكتور احمد البرصان الذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأت النور برعايته المباركة وتوجيهاته الرشيدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما واشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور مدثر جميل أبو كركي والدكتور سعد السعد على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

الإهداء

إلى صاحبة القلب الكبير النابض بالحياة والمفعم بالحب والحنان رمز العطاء والطهر النابض في قلبها، عهدي لك أن لا أنسى فضلك شموعا أضاءت درب حياتي الطويل, وما انفكت تسهر وتتابع مسيرة حياتي وتمنحني الثقة والأمل بالمستقبل

والدتي الحبيبة

إلى الإنسان الذي لم أجد عبارات تجزيه حقه بالتقدير والاحترام, الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح فكان على الدوام سنداً وقدوة ومعلماً وأمام عجز القلم عن كتابة ما يستحق من تقدير تركت ذلك لله خير الثوابين

والدي الحبيب

إلى الذكريات وأحلام الطفولة الجميلة وشفافيتها جمعتنا مسراتها وعشنا أيامها قلبا نابضا لنمضي في دروب الحياة بعيدا ونعود نلتقي في يوم الوفاء اهديهم محبتي وإخلاصي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
تفويض الجامعة	ب
قرار لجنة المناقشة	ح
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول:الإطار العام للدراسة	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	5
أسئلة الدراسة وفرضياتها	6
أهداف الدراسة	7
أهمية الدراسة	8

حدود الدراسة	9
محددات الدراسة	10
التعريف بالمصطلحات	10
منهجية الدراسة	12
منهج الدراسة	12
مجتمع الدراسة والعينة	12
أداة الدراسة	13
أساليب جمع البيانات والمعلومات	13
الدراسات السابقة	14
الدراسات باللغة العربية	14
الدراسات باللغة الانجليزية	21
خلاصة العرض السابق للدراسات السابقة	22
حدود الاستفادة من الدراسات السابقة	23
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	24
الفصل الثاني: الأمـــم المتحـــدة والأهداف الإنمائية	
المبحث الأول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	26
المطلب الأول: الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة	26
المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية الدولية	29

المبحث الثاني: برامج تعزيز قدرة الاقتصاد الإفريقي	31
المطلب الأول: أهداف البرامج الإنمائية	32
المطلب الثاني: التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية	47
الخلاصة	49
الفصل الثالث: الديمقراطية والتنمية والأمن في أفريقيا	
المبحث الأول: الديمقراطية في أفريقيا	51
المطلب الأول: أفريقيا والإصلاح السياسي	52
المطلب الثاني: الإصلاح والديمقراطية في أفريقيا	54
المطلب الثالث: أفريقيا والديمقراطية البديل الجماهيري	57
المبحث الثاني: التنمية السياسية في أفريقيا	60
المبحث الثالث: الأمن والاستقرار السياسي في أفريقيا	65
الخلاصة	71
الفصل الرابع: دور البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة	
المبحث الأول: حقائق حول أفريقيا	73
المبحث الثاني: الأنشطة التي تضطلع بها البرامج الإنمائية لصالح أفريقيا	81
المطلب الأول: البحث والتحليل في مجال السياسات العامة	81
المطلب الثاني: الدعم المقدم إلى دول أفريقيا	87
المطلب الثالث: الديون والتمويل والتنمية	88

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
النتائج	95
التوصيات	100
المراجع	
المراجع باللغة العربية	103
المراجع باللغة الإنجليزية	110

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1)	الحقائق المعيشية في أفريقيا	77
الجدول (2)	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا جنوب الصحراء	79
الجدول (3)	الدين الخارجي على دول أفريقيا جنوب الصحراء	80
الجدول (4)	البلدان ذات الأفضليات التجارية في أفريقيا جنوب الصحراء	87

الملخص باللغة العربية

دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010)

إعداد

مروة سلمان يوسف صلاح

إشراف

الأستاذ الدكتور احمد البرصان

هدفت هذه الدراسة إلى وصف البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء. مع بيان أهمية وجود برامج إنمائية للأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك التعرف على أهم البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة، والوقوف على السلبيات التي تحد من كفاءة هذه البرامج في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات، بهدف التعرف على دور البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا، أما مجتمع الدراسة فقد تكون من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتمثلت عينة الدراسة في تحليل البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة ودورها في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في هذه الدول.

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

اضطلعت الأممُ المتحدةُ عبرَ العقودِ المتعاقبةِ، بمسؤولياتِها المنوطةِ بها في الميثاق وفي شتى مجالات الحياة ومسارات العلاقاتِ الدوليةِ، من عملياتٍ متزايدةٍ لحفظِ السلام إلى برامجَ للتنمية، إلى مؤتمرات للحفاظ على البيئة وتعزيز دور ومكانة المرأة والدفاع عن حقوق

الإنسان، إلى إعادة توطين اللاجئين، ومكافحة الأمراض والأوبئة ومواجهة الكوارث الطبيعية ونشر ثقافة السلام وتأكيدٍ لمبادئ الشرعية الدولية وسيادة القانون.

ٌإن الأهداف الإنمائية للألفية هي في الواقع قابلة للتحقيق، ويجب الآن بذل كل جهد ممكن لدفع عجلة التقدم لتحقيق هذه الأهداف من خلال خطط عمل وطنية وسياسات واستراتيجيات من شأنها التصدي للحواجز أمام التقدم، الأمم المتحدة لا تزال شريكا رئيسيا في هذا الجهد العالمي.

إن مؤشرات التنمية المستدامة المقترحة من طرف الأمم المتحدة ليست قابلة للتطبيق أو الاستخدام في جميع الأوضاع لكونها لا تعكس، حقائق تلك البلدان، ومع ذلك، يمكنها أن تشكل إطارا مرجعيا لإرساء مؤشرات تعكس أفضل قدر ممكن الإشكاليات والحقائق الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لتلك البلدان.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات من أبرزها:

العمل على تعزيز الإستراتيجيات للحد من الفقر والبطالة، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية في دول أفريقيا جنوب الصحراء وتحسين سبل وصول الفقراء إلى الأصول المنتجة مثل الأرض والائتمان.

العمل المشترك وتوحيد الجهود بين الدول المستفيدة والقائمين على تنفيذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

تبنّي الإجراءات لتنفيذ التعليم الإلزامي وإنقاص معدلاّت التسرب واستكمال المناهج التعليمية الجديدة، وإدراج تدخلات الصحة الإنجابية في نظام الرعاية الصحّية الأولية، ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بحقوق الصحة الإنجابية لكل من الرجل والمرأة.

Abstract

The Role of United Nations Development Program for Developing Democracy and Political Stability in Africa (2000-2010)

Prepared By
Marwwa Salman
Supervisor
Prof. Ahmad Bursan

The present study aimed at the description of the developmental programs done by the UN in order to achieve democracy and political stability in Sub-Saharan Africa's countries through conducting an analytical study showing the importance of such programs. Also, it aimed at exploring these programs and specifying the negativities that limit their efficiency in the achievement of democracy and political stability in Sub-Saharan Africa's countries.

The study was based on the approach of content analysis and report for the presentation of data aiming at exploring the role of these developmental programs. The sample of the analytical study was embodied in the analysis of these developmental programs

The study came up with the following findings :

1- During the successive decades, the UN has undertaken its responsibilities in the charter and the varied fields of life ,international relations routes including the increasing processes for keeping peace, programs of development, conferences of protecting the environment and strengthening the role and status of women , defending Human Rights, refugees resettlement, fighting against diseases and epidemics, dealing with natural disasters, and spreading peace culture , and ensuring the principles of international legitimacy and the rule of law.

2-The developmental goals of the millennium are achievable and we must exert all possible efforts to push this development further towrads the achievement of these goals through national plans of work and policies and strategies that can face the obstacles against advancement. And the UN is still a main partner in this international effort.

3- The indicators of the sustainable development suggested by the UN is unapplicable or workable in all cases as it does not reflect the facts of the countries , however, it can be a frame of refernce to set a set of indicators that can reflect upon the economic, social , and environmental facts and problems of those countries

The study has also come up with the following recommendations

1- The work to strengthen the strategies of reduce poverty and unemployment and increase the investment in the essential frames in the Sub-Saharan Africa's countries and to better the ways through which the poor access the productive assets such as land and credits.

2-The collective work and unifying efforts among the countries benefiting and the responsible for the developmental program of the UN in order to achieve democracy and political stability in Sub-Saharan Africa countries

3- Adopting the procedures of the application of the obligatory education and reducing the rates of dropping and completing the new educational curricula and listing the roles of the productive health in the system of the first health care and raise the rate of awareness regarding the rights of the productive health for men and women

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة وفرضياتها

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

محددات الدراسة

التعريف بالمصطلحات

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة والعينة

أداة الدراسة

أساليب جمع البيانات والمعلومات

الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

الدراسات باللغة الانجليزية

خلاصة العرض السابق للدراسات السابقة

حدود الاستفادة من الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

إن تأسيس الأمم المتحدة الذي تم توقيع ميثاقها في 26 حزيران 1945 في سان فرانسيسكو، يهدف إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين في العالم، إذ إن العالم يشهد تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية التي شهدها العالم فرض على الأمم المتحدة الاهتمام بالتنمية، وإن الأمن يعني التنمية كما أوضحه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه جوهر الأمن، إذ قال: إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل (كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، 2008: 16).

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الألفية الذي تأسس في عام 2000 هو شبكة التنمية العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، التي تسعى إلى إحداث التغيير وربط البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد التي تساعد الشعوب على بناء حياة أفضل. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 166 دولة من أجل إيجاد حلول محلية للتحديات التنموية على الصعيدين العالمي والوطني. وبينما تقوم هذه الدول بتعزيز قدراتها المحلية، فإنها تستمد العون من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن شبكة شركائه الواسعة.

وقد تم إعلان الألفية بتاريخ 8 أيلول 2000، في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، والذي يدعو إلى دعم الجهود والعمل لإقامة سلام عالمي عادل ودائم، وتحقيق المساواة بين جميع الدول في السيادة والاستقلال، واحترام حقوق الإنسان والعمل على حلّ كل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر والمحافظة على البيئة وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لكل إنسان، كذلك تحقيق تحسُّن كبير في حياة 100 مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لما اقترح في مبادرة مدن خالية من الأحياء الفقيرة"، وذلك بحلول عام 2020 (وثيقة الأمم المتحدة الرسمية رقم 80، لعام 2000).

والتنمية مطلب تاريخي وضروري تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وأطيافها، وإحدى القضايا دائمة الحضور في الجدل ومن أهم قضايا العصر الحديث، حيث أصبح ينظر إلى مفهوم التنمية كمفهوم شامل له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، وهذا ما جعل الفكر التنموي يتطور من فترة لأخرى متبنيا إحد تلك الجوانب. وقد فرضت تحديات العصر على دول العالم ضرورة مجاراة التطور العلمي والتكنولوجي والانتقال إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما أنها تضع على الدول النامية عبئاً مضاعفاً، حيث تحتم عليها مواكبة ذلك التطور من جهة ومواجهة إشكاليات الفقر بمظاهره المختلفة المتمثلة في الجوع والجهل والمرض والتخلف من جهة ثانية.

ويمثل الإنسان محور التنمية الشاملة وركيزتها، فهو أداة التنمية ووسيلتها وهو الغاية الأساسية لكل الأهداف والسياسات والإجراءات التي تسعى إليها خطط وبرامج التنمية الشاملة، وتأتي في مقدمة هذه الأهداف تحسين مستوى معيشة المواطنين وألاسهام في توفير وخلق فرص العمل والتخفيف من الفقر، والعمل قدر جهدها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع ومناطقه المختلفة (الفسيل، 2009: 1).

في مستهل القرن الحادي والعشرين، أصبحت متطلبات التنمية بالنسبة إلى أفريقيا أكثر أهمية وأشدّ إلحاحا من أي وقت مضى، وقد تم التأكيد على احتياجات أفريقيا الإنمائية في محافل متعددة ومن قبل وفود كثيرة. وكان التأكيد عليها بصورة خاصة في مؤتمر قمة الألفية (أيلول، 2000)، وخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) (تشرين الأول، 2001) وإعلان مونتري بشأن تمويل التنمية (آذار، 2002) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (أيلول، 2002) وصندوق التضامن العالمي (كانون الأول، 2002) ومؤتمر مراكش الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (كانون الأول، 2002) والمرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (كانون الأول، 2003) وصندوق التضامن الرقمي (آذار، 2004) والمؤتمر الآسيوي الأفريقي (نيسان، 2005) واجتماع قمة الجنوب في الدوحة (حزيران، 2005). وتم إبراز متطلبات التنمية في العديد من التقارير بما فيها تقارير مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2005).

تهدف قضايا التنمية بكافة مقوماتها الطبيعية والإنسانية والمادية إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، فالتنمية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات المقدمة للمواطنين وتلبية لاحتياجاتهم. وتتطلب التنمية أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع (كافي، 2006: 106).

كما أن الهدف الجوهري للتنمية لا يمكن تحقيقه، بدون رفع المستوى الاقتصادي باستخدام برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الخدمات، وإشاعة العدالة التي تثير في نفوس الأفراد مشاعر الولاء لمجتمعهم، والذي ترتبط به كل مصالحهم الحيوية ارتباطاً وثيقاً، وما دامت تنمية أفراد المجتمع وبيئتهم المادية من الأهداف الأساسية للتخطيط، فمن الضروري

أن يتم إنجاز هذه المسؤوليات وفق خطة مدروسة، قائمة على تخطيط شامل لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية (العتيبي،2007: 4).

وتتعدد جوانب وأبعاد عملية التنمية الشاملة فهي تشمل النظام المجتمعي بأسره بكل ما يتضمنه من نظم فرعيه في إطاره: النظام السياسي، النظام الاجتماعي، النظام الاقتصادي، النظام الثقافي والإعلامي وغيرها، ويمثل هذا النظام المجتمعي وحدة عضوية كلية مترابطة يتأثر كل جزء منها بالتغير الذي يطرأ على باقي الأجزاء، وتتعدد أبعاد التنمية لتشمل التنمية الروحية، الذاتية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية، التكنولوجية والعلمية، السياسية، البشرية، النفسية، والتنمية الإدارية والتشريعية.

مشكلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010)، ومن أجل التعرف على هذا الدور فستقوم الباحثة بدراسة هذه البرامج في دول أفريقيا، لذلك فان أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في " تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي " في مختلف دول العالم، لأن ذلك يؤدي إلى السلام والاستقرار، وهذا النوع من البرامج يعتبر من أهم المقومات التي تستند عليها الأمم المتحدة في إيصال رؤيتها ورسالتها. كما بينت الأدبيات ضرورة الحرص على هذه البرامج والسعي إلى تطوير الاستراتيجيات الملائمة للاستجابة لمتطلبات هذه البرامج الحالية والمستقبلية.

وتكمن مشكلة الدراسة كما ترى الباحثة في ضعف الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في برامجها الإنمائية (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) والموجهة إلى تحقيق الديمقراطية

والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010)، إذ إن هذه البرامج ما زالت متأخرة في هذا المجال، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة عن تساؤل يتعلق بدور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في " تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي " في هذه الدول.

أسئلة الدراسة وفرضياتها

في ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة هو الإجابة عن التساؤليه الرئيسة التالية:

السؤال الأول: ما العلاقة بين البرامج الإنمائية السياسية التي تقوم بها الأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وبين تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي؟

السؤال الثاني: ما العلاقة بين البرامج الإنمائية الاقتصادية التي تقوم بها الأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وبين تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي؟

وبناءً على هذه الأسئلة فقد اعتمدت الباحثة الفرضية الرئيسة التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية بين البرامج الإنمائية السياسية التي تقوم بها الأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وبين تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي.

الفرضية الثانية: هناك علاقة إيجابية بين البرامج الإنمائية الاقتصادية التي تقوم بها الأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وبين تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- وصف البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء من خلال القيام بالدراسة التحليلية للمواضيع التي تناولت هذه البرامج. مع بيان أهمية وجود برامج إنمائية للأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك أهمية التنمية والتنسيق بين البرامج التنموية في هذا المجال.

2- التعرف على أهم البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة وذلك لتحديد الجوانب الإيجابية في هذه البرامج، كذلك الوقوف على السلبيات التي تحد من كفاءة هذه البرامج في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء. كذلك التعرف على مدى شمول أجندة الأمم المتحدة وتخصيصها لبرامج إنمائية في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

3- رصد الصعوبات التي تواجه البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء. إضافة إلى التعرف على العلاقة التي تربط بين وجود البرامج الإنمائية وبين تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقا جنوب الصحراء.

4- الوصول إلى نتائج حول البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف من إجراء هذه الدراسة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها للبرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة، والتي لها أسباب متعددة لعل أهمها المساهمة في تطوير الدول المشمولة بهذه البرامج، مما يستدعي تضافر وتكامل جهود مؤسسات المجتمع الدولي لزيادة هذه البرامج وتحليلها بهدف تضييق الفجوة بين دول العالم، وتأتي الأمم المتحدة ضمن منظمات المجتمع الدولي التي تضطلع بدور كبير لتحقيق هذا الهدف.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات التي تتناول هيئة دولية وجهة مرجعية مختصة تنظم البرامج الإنمائية في مختلف دول العالم، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال النظر إلى الأمور التالية:

1- قلة الدراسات السياسية العربية التي تناولت موضوع البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة ودورها في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، لذلك فإن هذه الدراسة تمثل إضافة علمية جديدة في هذا الموضوع من خلال إلقاء الضوء على هذا الدور الحيوي.

2- تلعب الأمم المتحدة دوراً مهما ومؤثراً في المجتمعات الدولية وصانعي القرارات في هذه المجتمعات، وذلك يتطلب التعرف على دور البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي إمكانية غرس تصورات وأراء المجتمعات تجاه البرامج الإنمائية، لأهميتها في توحيد أو خلق تباين في المفاهيم المدركة لدى الناس نحو هذه البرامج.

3- تقويم البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة والقضايا المرتبطة بها، حيث انه كلما خضعت البرامج الإنمائية للمراجعة والتقويم كان مستوى الأداء أفضل في التعامل مع هذا النوع من البرامج.

4- تناولت هذه الدراسة البرامج الإنمائية وهي بذلك تأتي مساهمة في التعريف بأهمية ودور هذه البرامج فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

5- إمكانية الوصول إلى نتائج حول موضوع البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي إمكانية استخدام هذه البرامج نموذجا لدول أخرى في العالم الثالث.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- الحدود الزمانية: ستغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة ما بين 2000 – 2010، كون هذه الفترة تميزت بتوجه البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

2- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

3- الحدود العلمية: اقتصرت هذه الدراسة على التعرف على دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010).

محددات الدراسة

1- إن مجتمع الدراسة شمل دراسة البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في دول أفريقيا، مما يتطلب وقتا وجهدا إضافيا لجمع المعلومات عن هذه الدول.

2- قلة الدراسات العربية بشكل عام التي تتناول موضوع البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة ودورها في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا، كما لوحظ أيضا قلة الدراسات الأجنبية حول هذا الموضوع.

3- اختلاف الظروف الدولية والداخلية للدول الأفريقية جنوب الصحراء، وأهميتها للدول الكبرى وتأثر كل الدول بعلاقاتها مع الدول المستعمرة.

التعريف بالمصطلحات

التنمية: هي محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة، أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع (حجاب، 2003: 55).

التنمية الشاملة: هي عملية ذاتية موجهة وفقاً لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية، اجتماعية، واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد داعم لقدرة المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه (Al-Dosary, 1999 :21).

التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (McNaghten & Urry 1998: 215).

الأمم المتحدة: هي منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً. تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أيلول 1945 في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، تبعاً لمؤتمر دومبارتون أوكس الذي عقد في العاصمة واشنطن. وعضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام كل الدول المحبة للسلام التي تقبل التزامات ميثاق الأمم المتحدة وحكمها(ميثاق الأمم المتحدة، تاريخ 26 حزيران/يونيه 1945).

البرامج الإنمائية: هي البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة لمساعدة الحكومات في جُهودِها لتخفيض الفقر والترويج لسياساتِ التنمية المستدامة (ميثاق الأمم المتحدة، تاريخ 26 حزيران/يونيه 1945).

الديمقراطية: هي مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحمي حرية الإنسان، وهي تقوم على أساس حكم الأغلبية المقرون بحقوق الفرد والأقليات. فجميع الديمقراطيات، التي تحترم إرادة الأغلبية، تحمي في الوقت نفسه وبالحماس ذاته الحقوق الأساسية للفرد وللأقليات (ايدوارم بيرنز، 1988: 27).

الاستقرار السياسي: هو مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، كذلك قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها (ايدوارم بيرنز، 1988: 64).

دول أفريقيا جنوب الصحراء: هي مجموعة الدول الإفريقية غير العربية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى.

منهجية الدراسة

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على التقارير في عرض البيانات، بهدف التعرف على دور البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا، استنادا إلى معايير الأمم المتحدة، وبالتالي إتاحة المجال للتعرف بشكل علمي على دور هذه البرامج في بيان المفاهيم المتعلقة بذلك، مما يساعد على رصد الحقائق المتعلقة بطبيعة البرامج التي يتم دراستها.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة التحليلية من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وتمثلت عينة الدراسة التحليلية في تحليل مضمون البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة ودورها في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في هذه الدول، خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، وذلك من خلال دراسة وتحليل مضامين هذه البرامج.

أداة الدراسة

قامت الباحثة بتحليل مضمون الكتب والدوريات والأبحاث، وذلك لتحديد مضمون وشكل البرامج الإنمائية في هذه الكتب، من خلال فئات ووحدات التحليل المختلفة للمادة المكتوبة، والمستخدمة في الكتب لنقل المضامين والأفكار والمعاني.

أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها من المصادر المكتبية مثل:

1- كتب السياسة وخاصة التي تبحث في التنمية والديمقراطية والاستقرار السياسي.

2- المواد العلمية والدوريات المتخصصة والنشرات التي تبحث في البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مختلف دول العالم.

4- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي كتبت في التنمية والديمقراطية والاستقرار السياسي.

5- الإحصاءات والتقارير الصادرة عن الجهات المختصة والأمم المتحدة ومراكز الأبحاث العالمية.

7- المعلومات المتوافرة على الإنترنت التي تتعلق بالدراسة، والمقابلات مع المسؤولين في مكاتب الإنماء الدولي في الأردن.

الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قامت الباحثة بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، ولم يكن هناك دراسات متخصصة تتناول موضوع البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، لذلك تمت الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن هذه الدراسات ما يلي:

الدراسات باللغة العربية

- دراسة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، (2001). بعنوان: **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك إرادة واضحة لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا لوضع مؤشرات ملائمة ومطابقة تمكّن السلطات العامة من القيام بأعمال في اتجاه الغاية المتوخاة في التنمية المستدامة، هو ممارسة طويلة الأمد يجب أن يجري تناولها على عدة مراحل تبعا لاحتياجات وأولويات كل بلد. كما بينت أن مؤشرات التنمية المستدامة المقترحة من طرف الأمم المتحدة ليست قابلة للتطبيق أو الاستخدام في جميع الأوضاع لكونها لا تعكس، حقائق تلك البلدان. ومع ذلك، يمكنها أن تشكل إطارا مرجعيا

لإرساء مؤشرات تعكس إلى أفضل قدر ممكن الإشكاليات والحقائق الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لتلك البلدان.

وأوصت الدراسة بوضع نظام لمؤشرات التنمية المستدامة في إطار متابعة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والتعاون بين البلدان، خصوصاً تقديمها للبيانات والمعلومات الضرورية، هو أمر مطلوب بكل إلحاح، كما أوصت بتنظيم حلقة عمل للمتابعة على مستوى المنطقة دون الإقليمية، للتمكين من تبادل التجارب ونشر المعلومات حول وضع وتطبيق المؤشرات، على أن يشمل ذلك تقييم السياسات وصياغتها ، وتطوير النماذج.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة لدول شمال أفريقيا، في حين هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010).

– دراسة، محمود، يوسف عبد العزيز، (2005). بعنوان: **برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية على الدول النامية، وخلصت إلى إن دراسة ظروف الدول النامية التي خضعت لبرامج التكييف الاقتصادي تدل على أنها كانت تعاني من تدهور ملحوظ في شروط التبادل الدولية مثل عجز ميزان المدفوعات، استنزاف رصيد الاحتياطيات الدولية، عجز في الحساب الجاري، هبوط صافي الأصول الأجنبية إلى النقود، أزمة ديون خارجية متفاقمة أو في طريقها، إن كل ما سبق يدل على أن الدولة بحالة أزمة اقتصادية وأن الأزمة تتجه للتفاقم

مهددة هذه الدول بالانهيار الاقتصادي وبأحسن الحالات بإيقاف بعكسه ليصبح سالباً، بينما كانت تتوافر لدى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة موارد مالية كبيرة متاحة للاستخدام، فإنّ الوضع التفاوضي كان غير متكافئ, ويميل بشكل مفرط لصالح الطرف الثاني، إذ إن ما جرى حقيقة الأمر ليس مفاوضات، وإنما فرض شروط من قبل المنظمات الدولية ومن ورائها الدول المتقدمة على الدول النامية.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في هدف التعرف على اثر برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية على الدول النامية، وهو نفس هدف الدراسة الحالية ولكن على دول أفريقيا جنوب الصحراء.

- دراسة خطابي، أحمد، (2006). بعنوان: **صعوبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الجزائر أنموذجاً.**

تمثل هذه الدراسة محاولة علمية لفهم واقع وآفاق التحول الديمقراطي في الجزائر، وما يواجهه من صعوبات مرتبطة بالبنية الاجتماعية والثقافية، التي أفرزت صراعات تحولت مع مرور الوقت إلى أزمة تكاد تعصف بالمجتمع والدولة معاً. وبعض هذه الصراعات قديم فجرته التعددية السياسية في أشكال جديدة كتأجيج الولاءات الإثنية والثقافية والدينية والجهوية، وبعضها جديد نتج عن التحول نحو اقتصاد السوق وما تسبب فيه من إفقار لمعظم الفئات الاجتماعية إثر تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية. وبينت الدراسة أنه خلافاً لأغلب الدراسات التي فسرت الإخفاقات التي يسجلها التحول الديمقراطي في الجزائر انطلاقا من فرضية مؤداها أن نظام الحكم يرفض التداول السلمي على السلطة، وهي حقيقة مؤكدة لا

اختلاف فيها، فإنه يمكن تفسير هذه الإخفاقات من خلال تناقضات المجتمع نفسه باعتباره مجتمعاً تعددياً يستخدم في التعبير عن تطلعاته نحو الديمقراطية نزعات متطرفة ثقافياً ودينياً وعرقياً. ومن هنا فإن السعي المنهجي السليم لفهم التحول الديمقراطي في الجزائر يجب أن لا يقتصر على الصعوبات التي تواجهها العملية السياسية، إنما يتطلب التركيز على تناقضات المجتمع الداخلية التي فجرتها التعددية السياسية وانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي تحت ضغوط التحول نحو اقتصاد السوق، مما حرك موجة من العنف التي دمرت كل ما كانت الجزائر قد حققته من تنمية لتنقلب إلى عوائق أساسية للديمقراطية.

حاولت هذه الدراسة فهم واقع وآفاق التحول الديمقراطي وما يواجهه من صعوبات وهو يتقارب مع الدراسة الحالية حيث ستحاول التعرف على دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء وللفترة الممتدة من (2000 – 2010).

– دراسة سعيد، اشقيفه الطاهر، (2008). **الديمقراطية والقبيلة في أفريقيا الصومال أنموذجاً.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة الضغوط الخارجية على إقامة أنظمة ديمقراطية في أفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن الديمقراطية المباشرة تعزز قيم المساواة الفعلية، بالتقاء وحوار الناس دون أية فوارق تحدد قيمة الإنسان وموقعه ودون تمييز في اللون والمكانة والمنصب والجنس، ويتساوى الناس في حق العضوية، وحق الممارسة والمشاركة وحق إصدار القرار وحق المشاركة في اختيار اللجان الشعبية وحق ممارسة الرقابة الشعبية. كما بينت النتائج أن الديمقراطية المباشرة تلغى كافة أشكال السخط

والاحتجاج والتظاهر والإضراب والعنف والتمرد التي تشكل مصدر قلق في أفريقيا فلا يعقل أن تتظاهر الجماهير ضد نفسها بل تقوم الديمقراطية المباشرة على أسلوب حضاري ديمقراطي للتغيير ولمعالجة التقصير والأخطاء والسلبيات والانحرافات والمعوقات إذا حدثت.

درست الفوارق التي تحدد قيمة الإنسان وموقعه ودون تمييز في اللون والمكانة والمنصب والجنس، ويتساوى الناس في حق العضوية، وحق الممارسة والمشاركة وحق إصدار القرار وحق المشاركة في اختيار اللجان الشعبية وحق ممارسة الرقابة الشعبية، والبرامج الإنمائية في دول أفريقيا جنوب الصحراء تعمل على تحقيق هذه الرؤية.

- دراسة الورفلي، الهادي، (2008). بعنوان: **قضايا الديمقراطية، الإصلاح السياسي في أفريقيا والبديل الجماهيري.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي في أفريقيا، حيث طرحت سؤالا هو: هل الديمقراطية حالة ناتجة عن الوعي، أم أن الوعي، ومن ثم التقدم هما نتاج الحالة الديمقراطية؟ فالإجابة عن هذا السؤال تمنح فهما لمسألة المستورد السياسي الذي تحكم تطبيقاته الواقع الإفريقي مسمى الديمقراطية. حيث كشفت قراءة موضوعية الحالة السياسية في أفريقيا عن تناقضات عميقة تطال مسألة الديمقراطية بحيث أصبحت هذه التناقضات تشكل جوهر أزمة الواقع السياسي في أفريقيا، وهي أزمة أبعد في واقعها وأسبابها عن كل منافذ الخروج المفترض في الإصلاح السياسي.

وبينت الدراسة أن أفريقيا المختلفة ببيئتها الاجتماعية، والثقافية، والنفسية قد وقعت أسيرة في قبضة استعمار سياسي تهيأت لقبوله انعدام الوعي لدى الكثير من الشعوب الأفريقية، وعجزها

عن تطوير واقع ديمقراطي إفريقي أصيل على الانبهار برؤية المستعمر القديم لقضية الديمقراطية.

وتتشابه هذه الدراسة مع هدف الدراسة الحالية وهو التعرف على قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي في أفريقيا، مع اختلاف أن الدراسة الحالية ركزت على البرامج الإنمائية في أفريقيا جنوب الصحراء.

- دراسة الزياني، عايدة صالح أرحيم، (2009). **التغيرات العالمية وأثرها على القارة الأفريقية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علىا أثر التغيرات العالمية على القارة الأفريقية، وخلصت إلى أن القارة الإفريقية هي مهد الحضارة الإنسانية وأن الشعب الأفريقي هو شعب ديمقراطي في أصله، كما بينت الدراسة أن تاريخ الشعب الأفريقي له جذور تاريخية ولكن ما تعرض له من موجات استعمارية ومن معاناة أثناء فترة الاحتلال وسلب حريته والقضاء على إرادته اثر سلبا على تقدم الشعب، بالإضافة إلى ذلك القارة الإفريقية تتعرض لغزو ثقافي طريق العولمة وأثارها السلبية حيث أن العولمة تقضي على كل خصوصية لدول والشعوب كافة والشعب الأفريقي خاصة، لان العولمة تسعى لضم العالم وجعله كتلة واحدة وتدعو إلى اللامحدود وتسعى لتأكيد الثقافة واللغة الموحدة ثقافة هي عريضتها، فالعولمة بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تؤثر على القارة الأفريقية ولا يمكن تجاوز تلك المشاكل إلا عن طريق الاتحاد الأفريقي العظيم.

ركزت هذه الدراسة على اثر التغيرات العالمية على القارة الأفريقية، في حين أن الدراسة الحالية ركزت على دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء وللفترة الممتدة من (2000 – 2010).

– دراسة الفسيل، طه أحمد، (2009). بعنوان: **مواجهة الأزمات العالمية والحد من آثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية مواجهة الأزمات العالمية والحد من آثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية، وقد بينت الدراسة أن أصبحت التنمية الشاملة (البشرية أو الإنسانية) أصبحت إحدى أبرز المهام الأساسية والوظائف الرئيسية للدولة التي يجب عليها القيام بها، كونها تسهم من ناحية في توفير متطلبات الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني لأي دولة، ومن ناحية أخرى في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية وتحقيق الحكم المحلي. إلى جانب مساهمته في الحد من الفساد وتعزيز قواعد الحكم الرشيد والإدارة الرشيدة. كما بينت أن الاستقرار السياسي والأمني يعد شرطاً ضرورياً ولازماً لسير عملية التنمية الشاملة وبناء الاقتصاد الوطني، وكذلك لنجاح عملية البناء المؤسسي الإداري والتنظيمي، إذ يسهم مثل هذا الاستقرار في توفير الظروف المناسبة والبيئة الملائمة لتوسيع الأنشطة الاقتصادية والخدمية ودوران عجلة التنمية وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ويختلف هدف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها درست كيفية مواجهة الأزمات العالمية والحد من آثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية، في حين أن الدراسة الحالية درست البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وللفترة الممتدة من (2000 – 2010).

الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة ويليام ميلودي Melody، (2005). بعنوان: **علم الاتصال والتنمية.** وهي دراسة شخص فيها واقع الاتصال كمحور أساسي للتفاعل المجتمعي، حيث بينت الدراسة أن علم الاتصال في موقف محيط الاتصال لا يمكن فصله عن التنمية، ولكن القليل معروف حول كيف لخطط التنمية أو سياساتها يجب أن تعترف بهذه الخاصية غير القابلة للفصل، وأن الاتصال هو جزء أساسي لنظام تدعيم الحياة للأمة والمجتمع. وكل العلاقات المتداخلة في المجتمع يجب أن تتحسن إلى المدى الذي يمكن فيه لعمليات الاتصال أن تفهم وتتحسن بشكل أفضل. وفي الحقيقة فإنه يعتقد بشكل واسع أن معظم المشكلات في المجتمع يمكن أن ترتبط بالفعل في الاتصال. ولهذا فالحلول أو على الأقل بعضها لعدد غير محدد من مشكلات المجتمع يعتقد بأنها توجد في الاتصال.

تتشابه الدراستان في المحور والموضوع في التركيز على واقع التنمية كمحور أساسي للتفاعل المجتمعي.

- دراسة روجر Roger (2001). بعنوان: **دور وسائل الإعلام في نشر الأفكار الجديدة،** وهذه الدراسة تعد من أشهر الدراسات، إذ ركزت على دور وسائل الإعلام في نشر الأفكار والمستحدثات الجديدة، وبينت الدراسة أن معرفة القراءة والكتابة والتعليم، والمرتبة الاجتماعية، والعمر والتفتح على ثقافات مختلفة، ترتبط بطرق التفكير والطموحات والتعاطف والقدرة على الابتكار، كما بينت أيضاً أن التفتح على وسائل الإعلام والتعليم هو المتغير المؤثر، ويعتبر ذلك مؤشراً للتنمية ويقوي حوافز الانجاز، ويؤدي ذلك إلى رغبة أقوى في تجربة المنتجات والمناهج الجديدة ويشجع الطموحات.

ركزت على دور وسائل الإعلام في نشر الأفكار والمستحدثات الجديدة، بينما ركزت الدراسة الحالية على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء وللفترة الممتدة من (2000 – 2010).

خلاصة العرض السابق للدراسات السابقة

باستعراض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، فإنه يمكن رصد واستخلاص مجموعة من المبادئ النظرية والمنهجية التي تتعلق بطريقة التناول والتكيف المنهجي، والنتائج التي توصلت إليها على النحو التالي:

1- يتضح من الدراسات السابقة أن ثمة اهتماماً مكثفاً بدراسة أثر التغيرات العالمية على القارة الأفريقية، وقدرة الضغوط الخارجية على إقامة أنظمة ديمقراطية في أفريقيا، دون التعرض للموضوعات الخاصة بدور البرامج الإنمائية للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا وخاصة الدول جنوب الصحراء.

2- انصب اهتمام معظم الدراسات السابقة التي تناولت قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي في أفريقيا، على الاهتمام بهذا الجانب ضمن مباحث مقتضبة في كثير من الدراسات مقابل تجاهل الاهتمام بتحليل المضامين المقدمة عن البرامج المقدمة فيها.

3- اهتمت معظم الدراسات بالوقوف على مطالعة أثر برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية على الدول النامية، دون الخوض في تحليل هذه البرامج, وعدم الاهتمام بدراسة انعكاساتها من الناحية الاجتماعية والثقافية وغيرها.

حدود الاستفادة من الدراسات السابقة

لا شك أن الباحثة استفادت من خلال الاطلاع على هذه الدراسات، في جوانب أضافت أبعاداً هامة في إجراء الدراسة الحالية، وفي وضع تصور عام للدراسة والتحديد الدقيق لمشكلتها وأهدافها، حيث تطرقت مباشرة إلى دراسة دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي، وخاصة الجانب المتعلق في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010) على اعتبار أن كثيراً من الدراسات لم تتعرض إليها، ورصد أهم الجوانب المنهجية، كما أسهمت على المستوى الإجرائي في تحديد نوع المواد المدروسة، وصياغة التساؤلات التي تعرضت الباحثة لها في الدراسة.

وقد استخدمت الباحثة بعض المناهج الدراسية كالمنهج الوصفي والتحليلي، للتوصل إلى المفاهيم المرتبطة بالأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي والبرامج الإنمائية، كما تم استخدام عدة أدوات للبحث العلمي والتي لم تستخدم معظمها في الدراسات السابقة، لذلك يمكن القول إن الدراسة الحالية قد تضيف جديداً للدراسات السابقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة، كون هذه الدراسة تتناول مبدأ التعاون بطريقة أخرى، حيث تبين هذه الدراسة مفاهيم الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي والبرامج الإنمائية، وما قد يشتمل من ملحقات قد تتناولها هذه المفاهيم وفق مختلف الدراسات التي تعرضت لموضوعها. كما أنها تبين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء (2000 – 2010).

الفصل الثاني

الأمـــم المتحـــدة والأهداف الإنمائية

المبحث الأول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المطلب الأول: الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية مستدامة

المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية الدولية

المبحث الثاني: برامج تعزيز قدرة الاقتصاد الإفريقي

المطلب الأول: أهداف البرامج الإنمائية

المطلب الثاني: التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

الخلاصة

الفصل الثاني

الأمـــم المتحدة والأهداف الإنمائية

المبحث الأول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، التي تسعى إلى إحداث التغيير وربط البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد التي تساعد الشعوب على بناء حياة أفضل، ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 166 دولة من أجـــل إيجـــاد حلول محلية للتحديات التنموية على الصعيدين العالمي والوطني، وبينما تقـــوم هـــذه الـــدول بتعزيز قدراتها المحلية, فإنها تستمد العون من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومـــن شبكة شركائه الواسعة، وكما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ونصت عليه المادة 76 في الفقـــرة (د) من الميثاق لسنة 1945.

المطلب الأول: الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية مستدامة

أصبحت أهداف التنمية للألفية التي أقرها مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في سبتمبر/ أيلول عام 2000 تحتل مكان الصدارة كدليل رئيسي ونشط لتنسيق الإجراءات الدولية، ونظرا لأن تخفيض عدد الجياع إلى النصف كان واحدا من أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، يعد واحدا من الأهداف الرئيسية الإنمائية للألفية ولأن العديد من أهداف تلك الألفية يرتبط ارتباطا وثيقا بصلاحيات المنظمة، فإن من المهم أن تسهم المنظمة، بدورها، بالجهود الحالية الرامية لتنفيذ أهداف الألفية.

ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اتجه العالم نحو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وترتبت مجموعة من الالتزامات على دول العالم، وبدأت تترجم الأهداف الإنمائية للألفية إلى إطار عمل، من هنا جاءت الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تأصيل الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلي، حيث يتم إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على محاور رئيسيه، كما يلي: (United Nations Development Program, 1997, P: 49)

1- تمكين ودعم قدرات الإدارة المحلية والمجتمع المحلي ليتسنى لها تنسيق جميع الجهود المبذولة في مجالات التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، والمشاركة الفعّالة في وضع الإستراتيجية الاجتماعية، والتي ستترجم نهج الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع ومن ثم مراقبة سير العمل للتأكد من الوصول إلى الأهداف المنشودة.

2- تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني، لتمكينها من تمثيل المجتمع المحلي والمشاركة في تطوير وتطبيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة العمل، والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

3- تحضير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية بمساهمة من جميع الإطراف المعنية ووضع الإطار الزمني للمراقبة ومتابعة سير العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد تباطأ النمو الاقتصادي في جزء كبير من الدول النامية، وتردّت المستويات المعيشية لأغلبية الناس في مواجهة البطالة المتصاعدة والفقر الواسع الانتشار، فقد تدنى دخل معظم السكان في أفريقيا جنوبي الصحراء بنسبة 20 في المائة عما كان عليه في عام 1980، وبات متوسط الاستهلاك أقل من مستواه لعام 1970، وترتب على هذا التدهور أزمة ذات أبعاد عالمية، وهي أزمة الديون البالغة 1.8 تريليون دولار (الزياني، 2009: 98).

وقد ورد في (United Nations Development Program, 1997 annex, tables A.36- A.38.) أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للملايين من الفقراء في أفريقيا جنوبي الصحراء قد تعرضت للتقويض بصورة منتظمة، نتيجة لسياسات التكيف الرامية إلى مواصلة خدمة هذه الديون التي ترزح تحت وطأتها بلدان معوزة، حيث بلغ مجموع الديون الأجنبية المستحقة على البلدان النامية في بداية عام 1996 حوالي 1.8 تريليون دولار، منها حوالي 340 مليار دولار مستحقة على أفريقيا (ويتضمن هذا المبلغ 167 مليار دولار مستحقة على بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء).

إن معظم ديون الدول الأفريقية مستحقة لجهات رسمية من المانحين والمنظمات المتعددة الأطراف، إلا أنه بحسب معظم المؤشرات التقليدية، كمؤشر نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي، بلغ عبء الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوبي الصحراء ما نسبته 123 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، ومن حيث نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات، فإنها بلغت 340 في المائة في حالة أفريقيا جنوبي الصحراء (United Nations Development Program, 1997, P: 51).

وعلى الرغم من تكرار إعادة جدولة الديون من جانب البلدان الدائنة، فإن البلدان النامية تواصل كل سنة دفع مبالغ في سياق خدمة الديون تفوق المبالغ الفعلية التي تتلقاها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث دفعت أفريقيا بين عامي 1986 و1996 ما مجموعة 295.2 مليار دولار (بما في ذلك مبلغ 81.8 مليار دولار من أفريقيا جنوبي الصحراء). (United Nations Development Program, 1997, P: 53)

يعتبر مستوى الجدارة الائتمانية لبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء ضعيفاً، إذ تحولت إلى حد بعيد، إلى حقل تجارب للاقتصاد الكلي لصندوق النقد الدولي، إذ إنها كانت تعتمد اعتماداً

شديداً على موارد من المؤسسات المتعددة الأطراف، فمن أصل 47 بلداً تشملها هذه المنطقة، فإن ثمة 30 بلداً تنفذ برامج تكيف يديرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(محمود، 2005: 37).

وقد انخفض عدد الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي من 132 ترتيباً في الفترة 1981-1985 إلى 49 ترتيباً في الفترة 1996-1998، فإن مرافق التكيف الهيكلي المعزز قد ازدادت من 18 مرفقاً في الفترة 1986-1990 إلى عدد قياسي بلغ 99 مرفقاً في الفترة 1991-1998 و96 مرفقاً في الفترة 1996-1998، وتتعلق نسبة عالية جداً من مرافق التكيف الهيكلي المعزَّز ببلدان أفريقيا جنوبي الصحراء (United Nations Development Program, 1997, P: 49).

المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية الدولية

وبما أن معظم هذه البلدان لا يوجد لديها إلا هياكل سياسية ضعيفة جداً، فقد مورست عليها سيطرة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت ستار تقديم المعونة، ونتيجة لذلك، فإن هذه البلدان قد تنازلت إلى حد بعيد عن سيادتها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتبعاً لذلك، فإن مسؤولياتها إزاء الالتزام بالإعلانات حول الحق في التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية ترمي إلى تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها قد قوضت تقويضاً خطيراً، وباتت هاتان المؤسستان تتوليان إنفاذ إستراتيجية الشمال القائمة على الكبح الاقتصادي في جزء كبير من العالم الثالث، إذ استخدمت أزمة الديون كذريعة ملائمة لفتح أسواق العالم الثالث وللحد من دور الدولة في التنمية الوطنية

(Women's International League for Peace and Freedom, "Justice Denied", Geneva, 1994, p:5).

ويعتقد (الورفلي، 2008: 16) أن الديمقراطية الغربية وآلياتها المختلفة، من الانتخابات إلى المجالس النيابية، لم تحقق لإفريقيا، ولا للأفارقة أكثر من إغراقهم في أزمات، وصراعات، وحروب، وفتن لا حصر لها، وحرمتهم من التمتع بالاستقرار السياسي، وهو ما يعنى أن هذه الديمقراطية وما قام عليها من أدوات سياسية هي الأزمة الحقيقية، والسبب الجوهري لظاهرة الصراع في أفريقيا، وهي المسؤولة عن استمرار تخلف أفريقيا، فهذه الصراعات المدمرة على السلطة قد دمرت الاقتصاديات الأفريقية، وحالت دون الأفارقة وتنمية الحياة الأفريقية في مختلف مجالاتها، فدول أفريقيا اليوم هي الأقل نمواً وفق قياسات ومعايير لجنة التخطيط والتنمية الدولية، حيث لم يتجاوز دخل الفرد الإفريقي جنوب الصحراء في عام 2007 حدود (350) دولاراً، وانخفض معدل معرفة القراءة والكتابة إلى 20% من مجموع السكان الذين هم في سن التعليم، وكنتيجة للصراعات المدمرة على السلطة، وفساد الأنظمة السياسية، وانعدام جدوى عمليات الإصلاح السياسي التي تحاول الحكومات الإفريقية من خلالها إصلاح أنظمتها السياسية ارتفع مستوى الفقر، والجهل، واتسعت دائرة التخلف، وبرزت الكثير من الأزمات الحادة كالأمراض، والمجاعات، وزادت الصراعات، والحروب المحلية إلى مستويات خطرة وكلها أمور لا تخدم تقدم أفريقيا.

وترى الباحثة إن التنمية ومكافحة الفقر هي أكبر التحديات التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين، وهي التحدي الذي تتطلب مواجهته تهيئة بيئة مواتية للتنمية، وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، جاء تضمين الإعلان بشان الألفية سلسلة من الغايات الإنمائية الواضحة، والتي يتعين تحقيقها في وقت معين، والتي تم بعد ذلك جمعها بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية.

المبحث الثاني: برامج تعزيز قدرة الاقتصاد الإفريقي

تظل الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مصدر قلقٍ عميق في جوانب عديدة لجميع أصحاب الشأن في الإقليم وللمجتمع الدولي بوجه عام، وتحديث الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإرسائها على أسس تجارية من بين الخيارات الرئيسية التي يتناولها البحث، من أجل تعزيز الانتقال من نظم الإنتاج المنخفض وغير الكفء السائدة الآن إلى الإنتاج الموجّه للسوق، وهذه الخيارات التي تبدو جذابة لعدد كبير من البلدان الأعضاء، في الإقليم أثيرت باستمرار في العديد من الاجتماعات الإقليمية رفيعة المستوى التي وضعت أولويات العديد من القضايا ذات الصلة، لاتخاذ إجراءات عاجلة وفي الأجل المتوسط بشأنها(الهيثي، 2001: 39).

بيد أن استعراض أوضاع الكثير من البلدان تبين أن الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة الحصول على خدمات الدعم الزراعي وتيسير بعض المسائل مثل روابط التسويق، وتوفير الائتمان وتوريد المدخلات وخدمات ميكنة الزراعة ونشر التقانة لم تحظ حتى الآن باهتمام كافٍ، وعليه، ستكون هناك حاجة إلى عمل عاجل للتركيز على هذه الاستراتيجيات لضمان تحقيق الإمكانيات الكاملة للقطاع الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقدرتها التنافسية المستدامة، ومن المجالات التي تستلزم الاهتمام: (كافي، 2006: 142)

1- تدعيم توافر تقنيات التحكم في المياه التي يديرها المستخدمون على نطاق واسع واستخدامها من أجل السلع الموجهة للسوق وللإمدادات الغذائية.

2- زيادة الإنتاجية لمساحة الوحدة من الأراضي وحجم الوحدة من المياه، مع حماية وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية.

3- التدابير لتحسين الحوافز للمزارعين من خلال الدخول إلى الأسواق ومنافذ الإنتاج وتنويع وزيادة السلع القابلة للتداول التجاري.

4- تنمية البنية الأساسية لتشجيع استخدام المدخلات الحديثة، بما في ذلك التصنيع الزراعي المحسّن وخدمات الميكنة الزراعية والمناولة.

5- الدعم لتحسين مهارات الأعمال التجارية وروابط المزارعين بالأسواق، بما في ذلك معلومات السوق.

6- دعم الروابط الرأسية والأفقية في سلسلة الإنتاج وما بعد الإنتاج موردي مدخلات المزارعين، القيمة المضافة وروابط المصنعين الزراعيين، روابط سلسلة التسويق، روابط ميكنة الزراعة وروابط اتحادات المزارعين.

7- تدعيم الترويج لتعبئة الموارد والكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدامها، وخاصة تدابير السياسات، والخدمات الإشرافية والاستشارية مثل الإرشاد والبحوث.

المطلب الأول: أهداف البرامج الإنمائية

عقدت الأمانة العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول من عام 2000 مؤتمر الألفية للتنمية، حضره قادة وممثلو 189 دولة وهم عدد أعضاء الأمم المتحدة آنذاك، وتبنوا في ختامه إعلان الألفية الذي ركز على ضرورة تحقيق السلام والأمن والتنمية لمختلف الشعوب، وتركزت محاور الإعلان في ثمانية أهداف متداخلة تسعى لمحاربة الفقر بكافة أشكاله من خلال التركيز على التعليم والصحة للجميع وتمكين المرأة، والاهتمام بالبيئة كعنصر أساسي

لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لدعوة الدول المشاركة إلى تعزيز مفهوم الشراكة من أجل التنمية.

اشتملت أهداف الألفية على 8 أهداف رئيسية و18 غاية قابلة للقياس من خلال 48 مؤشراً باعتماد عام 1990 كسنة مرجعية لتقييم الإنجاز وتحقيق الأهداف في عام 2015، أما الأهداف الرئيسية كما ورد في تقرير التنمية البشرية لأهداف الإنمائية للألفية 2010، الصادرة عن الأمم المتحدة:

أولا: القضاء على الفقر المدقع والجوع

وأطلقت الأمم المتحدة مبادرات رائدة مهمة على الصعيد الدولي والقطري لدعم تخفيض عدد الجياع وبصورة خاصة برنامج مكافحة الجوع، والتحالف الدولي ضد الجوع، والاستراتيجيات القطرية للأمن الغذائي، فضلا عن البرامج الرئيسية قيد التنفيذ والأنشطة الأخرى مثل البرنامج الخاص للأمن الغذائي، ونظام معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، ولذا فهي تحتاج إلى الاستفادة من هذا الجهاز الضخم من العمل، وأن تدعم الأطراف الإستراتيجية الأخرى (وبخاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) عملية أهداف التنمية للألفية بصورة ملموسة (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

ويتمثل هذا الهدف في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بمقدار النصف، حيث يشكل الفقر التحدي الذي يتطلب تسخير الإمكانات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع. وتمشياً مع هذا الهدف، فانه يتوجب القيام بما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

1- وضع استراتيجيات وطنية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

2- ينبغي للسياسات الحكومية أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف عنصرا في إستراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروات.

ساهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء بخلق فرص العمل لأفراد المناطق الريفية الفقراء، وخاصة النساء، عن طريق توفير خدمات الهاتف الخلوي المدفوعة الأجر بنجاح في أوغندا. ويوجد حالياً أكثر من 1700 عمل تجاري قائم على هواتف القرى، يدير أنشطته في 50 من مقاطعات أوغندا البالغ عددها 56 مقاطعة، واستهلت مؤسسة غرامين في الولايات المتحدة الأمريكية مشروعاً رائداً مماثلاً في رواندا. كما أسهم البرنامج في توصيل الحرفيين ذوي الدخول المنخفضة بالأسواق العالمية، حيث قامت بعرض سلع مصنوعة يدوياً ومنتجات حرفية إفريقية. (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

كما ساعد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء في مضاعفة إنتاج المزارعات مثل مشروع Farmwise في ملاوي، المزارعات في قرية مواندامًا على تحسين إنتاجهن الزراعي سواء من حيث كم المنتج أو نوعية البذور أو الأسمدة المستخدمة، كذلك ساعد البرنامج النساء على تحديد كمية الحصاد المحتمل جنيه من أراضيهن، وتحديد أي المحاصيل يمكن زراعته وفقاً لنوع التربة وخصوبتها. كذلك أسدى إليهن العاملون في البرنامج بمجال الإرشاد الزراعي النصح بشأن البذور والأسمدة التي

يحتجنها، وبشأن مواعيد الغرس والتسميد وإزالة الأعشاب الضارة (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

ثانيا: تحقيق شمولية التعليم الأساسي.

ويتمثل هذا الهدف في كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وتمشياً مع هذا الهدف، فإنه يتوجب القيام بمعالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين والمجموعات المحرومة والضعيفة الأخرى، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملائمة لكفالة إدماجهم الكامل في المجتمع (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

اسهم البرنامج بتدريب معلمي المدارس عن طريق التعليم المفتوح عن بعد، وذلك باستعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أدى ذلك دوراً رئيسياً في تلبية الاحتياجات التعليمية في إفريقيا. حيث تتعاون وزارات التعليم في ثمانية بلدان (هي بوتسوانا وملاوي وموزامبيق وناميبيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي)، في إعداد مواد تدريبية للتعلم عن بعد من أجل تحسين مهارات المعلمين في المدارس الابتدائية العالية، والمدارس الثانوية المتوسطة، الذين يضطلعون بتدريس العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والدراسات العامة (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

كما نظمت ورش عمل تدريبية واجتماعات استشارية للمهنيين في المجال التعليمي في كافة أنحاء إفريقيا، بشأن مواضيع يتراوح النطاق الذي تتناوله بين تحديد الحواجز التي تحول دون المساواة بين الجنسين، فيما يتعلق بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك

فيما يتعلق بالمهارات الخاصة بهذه التكنولوجيا، وبالتعلم عن بعد، وبين تدريب من يضطلعون برعاية اليتامى وغيرهم من الأطفال المعوزين (السعيد، 2004: 51).

كما أنشئت برامج شراكة من أجل استعمال تكنولوجيا المعلومات في التعليم، من خلال دعم برنامج تمكين المدارس في كينيا، ويتمثل هذا البرنامج في دورة دراسية للتعلم عن بعد ترمي إلى تدريب المعلمين الرئيسيين على التصدي للتحديات التي يطرحها التعليم الابتدائي المجاني. وينفّذ البرنامج بصفة رئيسية عن طريق المواد المطبوعة، كما تدعمه وسائط إعلام متعددة سمعية ومرئية (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

كما أنشئ مشروع راديو الخاص بأيتام رواندا، بعد أن خلّفت الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في عام 1994 أكثر من 000 65 أسرة معيشية أصبح عائلوها من الأطفال، وهو رقم تضاعف بمزيد من الأطفال الذين أصبحوا يتامى بفعل وفاة ذويهم من جراء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى وجه الإجمال، يعيش أكثر من 000 400 طفل وحدهم بدون عائل راشد يرعاهم، وغالباً ما يقوم الطفل الأكبر سناً برعاية ثلاثة إلى خمسة أطفال أصغر منه سناً. ويريد هؤلاء الأطفال الالتحاق بالمدارس لكن فقرهم المدقع يفرض عليهم العمل بالضرورة ليوفروا سبل عيشهم (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

وأنشئ مشروع راديو رواندا لتوزيع أجهزة الراديو التي لا تحتاج إلى بطاريات، أو كهرباء والتي يمكن للأطفال الذين يعملون في الحقول أن يحملوها معهم إليها، واستناداً إلى راديو حبل النجاة (Lifeline) أنشئ راديو جديد تماماً أعد على خصيصاً من أجل الأطفال الذين يكسبون رزقهم بأنفسهم، ويقوم المشروع بتزويد الطفل اليتيم "الذي يرأس الأسرة" بالمعلومات والتعليم والمهارات البالغة الأهمية للمعيشة، ويساعد في تعليم هؤلاء الأطفال كيفية

الوقاية من الأمراض، والعناية بحيواناتهم، واتباع أساليب الزراعة الأفضل، والمحافظة على صحة الأطفال الأصغر سناً الذين يقومون برعايتهم وغيرها (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

وتبين الدراسات الاستقصائية أن معظم الأطفال يختارون الاستماع إلى الأنباء باعتبارها أول اختيار يصغون إليه، والاختيار الثاني هو الاستماع إلى مسرحية إذاعية مسلسلة شعبية تربوية تثقيفية تسمى أورونانا (Urunana) تتضمن حوادث روائية مستمرة عن أسرة معيشية يرأسها طفل.

ثالثا: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويتمثل هذا الهدف في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ولجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015. وتمشياً مع هذا الهدف، فإنه يتوجب القيام بما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

1- العمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم والتدريب، وتشجيع فرص التدريب المتساوية في جميع المجالات للنساء والفتيات.

2- ينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات، بغية زيادة عدد النساء في جميع مجالات العمل، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات في إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التعليم.

3- تعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي، لجميع أفراد المجتمع وتعزيز إلمام المرأة بالمعارف الخاصة بإمكانيات

الاتصالات واستخدام وسائط الإعلام، بغية بناء القدرة لدى الفتيات والنساء على تفهم وتطوير محتوى التعليم.

اسهم البرنامج بوقف توارث الفقر بين النساء، وذلك بالعمل على كفالة تمكن الفتيات والنساء من تعلم القراءة في مادتي الرياضيات الأساسية واللغة الإنكليزية، كما أدمجت مؤخراً المهارات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في وحدات التدريب النموذجية، إثر ازدياد الوعي بأهمية الموارد المتيسرة عن طريق الإنترنت التي تمكّن من مراعاة المساواة بين الجنسين.

كما وسّع البرنامج مجال تركيزه من زيادة إمكانيات الحصول على التعليم الابتدائي إلى تحسين معرفة القراءة والكتابة، بما في ذلك الإلمام بالمعرفة الإلكترونية، وتدعيم النفاذ إلى الإنترنت لاحترام الفتيات الإفريقيات لذواتهن في البلدان الإفريقية، إذ إن الفتيات استفدن أكثر من الفتيان، من حيث النتائج الدراسية واحترام الذات. وهذا الأمر مهم لأن الفتيات في المجتمعات الإفريقية المحافظة غالباً ما تتاح لهن فرص للاتصال أقل مما تتاح للفتيان، وخاصة فرص الاتصالات التي تجري علانية وبالعالم الخارجي، ولا سيما أثناء سنوات مراهقتهن عندما يتزايد تقييد حركتهن المادية (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

أما الفتيان فقد استفادوا هم أيضاً استفادة ضخمة من حيث نفاذهم إلى التكنولوجيا وتطويرهم لمهاراتهم التكنولوجية، إلا أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في تحقيق الإنصاف بين الجنسين، فإن بعض المدارس في أوغندا وغانا لا تزال تبذل جهوداً كبيرة لمكافحة أوجه التفاوت بين الجنسين، وخصوصاً فيما يتعلق بالنفاذ إلى الحاسوب.

كما وارتفع نصيب المرأة من العمالة المدفوعة الأجر ببطء في المجالات غير الزراعية وبلغ 32 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كذلك تكتسب النساء ببطء السلطة السياسية، وبين العامين 1995 و 2010، زاد نصيب المرأة في البرلمان، على نطاق العالم، من 11 في المائة إلى 19 في المائة، بزيادة قدرها 73 في المائة، ولكنها تقل كثيرا عن المساواة بين الجنسين. إذ أسهمت الانتخابات البرلمانية في عام 2009 في ارتفاع مكاسب المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث فازت المرأة بنسبة 25 في المائة من مقاعد التجديد، ولكن ما زالت نسبة العضوات الإناث في البرلمان 10 في المائة أو أقل في 58 بلدا (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

وعمل البرنامج على الحد من تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وبترها (ختان الإناث) بنسبة 40 في المائة بين العامين 2008 و 2010 في عدد من البلدان، منها جيبوتي وغينيا-بيساو والسنغال والسودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا والصومال وبوركينا فاسو وغامبيا وغينيا-كوناكري. ومن الدول الأخرى المشمولة بالأولوية موريتانيا ومالي وغانا وإريتريا وتنزانيا(تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

وفي رواندا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة المرأة في العملية السياسية، بتدريب النساء على مناصب صنع القرار، وتعزيز منظمات المجتمع المدني النسائية، ومساعدة المرأة على زيادة وعيها السياسي، وتعزيز قدرة التجمعات النسائية من الوجهتين التنظيمية والمؤسسية. وعلى مر السنين، أسهم هذا في قوة تمثيل المرأة في البرلمان الرواندي، التي تبلغ الآن 56 في المائة، وهي أعلى نسبة في العالم (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتركيب مئات من المولدات التي تعمل بالديزل، وتعرف بالمنصات المتعددة الوظائف، في المناطق الريفية بأنحاء بوركينا فاسو ومالي والسنغال، للمساعدة في تخفيف بعض الأشغال الروتينية التي تستغرق وقت المرأة أكثر من غيرها، كجلب المياه والجرش والطحن. وأفرغ هذا البرنامج للنساء من ساعتين إلى أربع ساعات في المتوسط يوميا، يمكن أن ينفقنها في التعليم ورعاية الأطفال وأن يستخدمنها كمصادر إضافية للدخل. وفي بوركينا فاسو، أسهمت المولدات في زيادة الدخل السنوي لأصحابها بمبلغ 55 دولارا أمريكيا في المتوسط في عام 2009، وأدرت أرباحا صافية قدرها 248 دولارا أمريكيا للوحدة (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

وتدعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تدريب المعلمين وإعداد مواد التعلم التي تعزز المساواة بين الجنسين وتتجنب الأنماط الجنسانية الجامدة. ومن خلال مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، تعد اليونسكو أيضا أدوات وأدلة قانونية للحد من العنف القائم على نوع الجنس في المدارس وتدعم الأخذ بأساليب مبتكرة لإيصال التعليم إلى النساء اللواتي يصعب الوصول إليهن، كإيصاله من خلال الهواتف المحمولة كأداة تعليمية في برامج ما بعد محو الأمية (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

ويقدم برنامج الأغذية العالمي وجبات مدرسية، تعمل كحافز قوي للآباء على إرسال بناتهم إلى المدرسة وتساعد على بناء أساس غذائي لا غنى عنه لنمو الطفل العقلي وحسن حاله البدني في المستقبل. وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، يقدم الدعم للعمل الوطني والمحلي من أجل التصدي للعنف المرتكب

ضد النساء والفتيات. ومنذ عام 1996، قدم الصندوق دعمه لـــ304 برامج في 121 بلدا وإقليما بمنح تتجاوز قيمتها 50 مليون دولار أمريكي.

وصممت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مؤشرا أفريقيا لنوع الجنس والتنمية لتيسير رصد التقدم الذي تحرزه أفريقيا في تنفيذ الالتزامات المقطوعة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والتي تؤثر على المرأة. وجرت تجربة المؤشر مؤخرا في بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وإثيوبيا وغانا ومدغشقر وموزامبيق وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

وعملت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) Food Agriculture Organization وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونسكو والبنك الدولي في شراكة مع الحكومة الليبيرية في عام 2007 لتنشيط إنتاج الكاسافا (ويطلق عليه أيضا يوكا أو مانيوك) لمجموعة شركة غانتا النسائية في ليبريا. وبحلول منتصف 2009، كانت المبادرة قد وفرت المهارات التقنية والمعدات لـــ500 امرأة للنهوض بكفاءة الزراعة، وتطوير مهارات التجهيز، وتحسين مهارات إدارة الأعمال التجارية وإقامة صلات سوقية لإيجاد فرص للعمل وزيادة الدخل (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

رابعا: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 2000 و2015.

ويتمثل هذا الهدف في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، الذي يبلغ في جنوب صحراء الدول الأفريقية حوالي مليوني شخص من الإيدز. وبالتالي فإن الأهداف الإنمائية للألفيّة الثانية هي تخفيض معدل وفيات الأطفال.

خامسا: تحسين الصحة الإنجابية.

ويتمثل هذا الهدف في تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع، وإن التحدي هو تسخير كافة الإمكانات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، لا سيما خفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 34).

أسهم البرنامج بتخفيض معدل الوفيات النفاسية الخاصة بالأمهات بنسبة 50 في المائة في منطقة توروro في أوغندا، حيث تضمن البرنامج الخاص بالصحة الإنجابية معلومات عن مرحلة الحمل مسجلة على أقراص مضغوطة بذاكرة للقراءة فقط يمكن النفاذ إليها عن طريق الحواسيب، كما عمل البرنامج على مساعدة العاملين في الصحة الذين يفتقرون إلى سبل الحصول على آخر المعلومات الموثوقة (تقرير التنمية في العالم لعام 2003: 84).

كما اسهم البرنامج بتخفيض معدل الوفيات النفاسية بنسبة 50 في المائة، حيث وزع البرنامج من أجل تحسين الصحة مراكز لنشر المعلومات المتعلقة بالصحة، ويتضمن هذا البرنامج قدراً كبيراً من المعلومات التي وزعت على زهاء 000 1 مرفق صحي في غانا، بما في ذلك مراكز صحة الأم والطفل، ويجري التركيز على توفير المعلومات اللازمة محلياً التي ترمي إلى تعزيز الصحة النفاسية(تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 31).

سادسا: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.

ويتمثل هذا الهدف في وقف انتشار الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبدء انحساره، وتمشياً مع هذا الهدف، فإنه يتوجب القيام بما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

1- تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

2- تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي، وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير، ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق المواطنين في الخصوصية.

أسهم البرنامج في توحيد جهود 50 شبكة تلفزيونية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على مدى العامين الأخيرين، كما تتولى القيام بزيادة معارف عامة الناس عن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وزيادة فهمهم لهما، وذلك من خلال مبادرة وسائط الإعلام العالمية بشأن الإيدز، حيث التزمت الشبكات التلفزيونية بتكريس قدر كبير من الوقت والحيز لهذه المسألة من أجل تدريب مراسليها الصحفيين ومخرجيها على تغطية أنباء الوباء لدعم تطوير وإذاعة العروض والأفلام الوثائقية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتيسير حصول أسواق أخرى على المحتوى الذي يتصدى لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز معفياً من الحقوق المتعلقة بهذا المحتوى.

كما أسهم البرنامج بمساعدة توجيه الرسائل النصية في إنقاذ مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث أتاح البرنامج الوسائل لتوجيه الرسائل النصية ونشر الخبرة الفنية لطبيبين وممرضتين إلى مسافات بعيدة، وعلى نطاق واسع بما فيه الكفاية لتوفير العناية لأكثر من 500 مريض بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في منطقة غوغوليتو (Gugulethu) بالقرب من كيب تاون في جنوب إفريقيا (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

كما أتاح البرنامج لأخصائيي العلاج بزيارة المرضى في مساكنهم، وإعداد حبات الأدوية، ويحيطون علماً بالظروف التي تتدخل في العلاج مثل عدم وجود الغذاء في المسكن، وذلك من خلال التتبع الزمني لعلاج المريض، والنتائج المختبرية، ولدى زيارة مساكن الزبائن يتنقل أخصائيو العلاج للإبلاغ عن الآثار الجانبية، ومراقبة الالتزام بالعلاج وتوفير معلومات اجتماعية مفصلة. وقد أصيب بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية حوالي 5 ملايين من سكان جنوب إفريقيا وهو أعلى رقم في أي بلد في العالم في هذا الصدد (تقرير التنمية في العالم لعام 2003: 84).

سابعا: ضمان وكفالة بيئة مستدامة

ويتمثل هذا الهدف في إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية، وكذلك تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة، وتمشياً مع هذا الهدف، فإنه يتوجب القيام بما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

1- تشجيع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.

2- ينبغي أن تضع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة استراتيجيات خاصة بها لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، ولتكون أداة فعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

3- تشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات ومعدات وأدوات وإعادة تدويرها.

أسهم البرنامج بتشجيع المسلسلات الإذاعية الهادفة لتطبيق الممارسات الزراعية الأفضل، بهدف تثقيف المزارعين بشأن الأثر البيئي السلبي لاستعمال كميات مغالى فيها من الأسمدة والمبيدات والمياه، بالإضافة إلى غيرها من الممارسات المؤدية إلى التلوث والتدهور البيئيين. كذلك تعليمهم دروس عن التسميم الذي تسببه المبيدات، وعن ضرورة الحد من استخدامها، خصوصاً وأن الحشرات التي تتغذى بالأوراق لا تؤثر على المحاصيل وليس من الضروري رشها بالمبيدات (تقرير التنمية في العالم لعام 2003: 85).

كما يسهم البرنامج في تحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة، وتعزيز مراقبة المساكن القائمة، وتصميم وتشييد المساكن الجديدة في المناطق الحضرية الفقيرة، كما يمكن للبرنامج أن يحسن نوعية معيشة سكان الأحياء الفقيرة عن طريق تقديم خدمات من مثل المعلومات الحكومية والتعليمية والصحية، ويمكنه ايضاً إيجاد فرص اقتصادية جديدة

عن طريق ترويج المنتجات وبيعها، والنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالاستخدام والتدريب، وتمثل الأحياء الفقيرة في كينيا مثالا تعمل فيها المشاريع المبتكرة لتحسين معيشة المجتمعات المحلية (تقرير التنمية في العالم لعام 2003، ص87).

ثامنا: إقامة وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

ويتمثل هذا الهدف في المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل، وتمشياً مع هذا الهدف، فإنه يتوجب القيام بما يلي: (تقرير التنمية في العالم لعام 2003: 89).

1- بالنسبة إلى البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، فإنه يتطلب التقدم بالمبادرات التي من شانها تخفيض الديون غير المدفوعة.

2- اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد، بما في ذلك إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات، حسب الاقتضاء.

3- ينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى المبادرة المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن شأن هذه المبادرات إتاحة المزيد من الموارد لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية.

4- تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول.

5- إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

6- ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اعتناق بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة النفاذ إلى الإنترنت على نطاق واسع.

المطلب الثاني: التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

أسهم البرنامج بتحويل الديون من أجل توفير بنى تحتية سليمة لصالح التنمية الوطنية، والمساعدة في تحقيق الأهداف فيما يتعلق بخلق الوظائف والصادرات في مختلف القطاعات، والعمل على تخفيض عبء الديون الخارجية على الدول الأفريقية، كما ساعد البرنامج على إدارة ضمانات ائتمانات التصدير على الاسترداد المبكر للدين.

كما أسهمت مبادرات البرنامج في سد الفجوة الرقمية، من خلال الانطلاق إلى تحقيق النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعدد يقدر ببليون شخص في كافة أنحاء العالم لا يتسنى لهم حتى إجراء مكالمة هاتفية بسيطة، كذلك تشجيع المشاريع والشراكات الجديدة الرامية إلى سد الفجوة الرقمية عن طريق خلق كتلة حرجة من شأنها توليد القوة الدافعة اللازمة لتوصيل جميع المجتمعات بحلول عام 2015 (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

ومن أجل إيجاد بيئة تمكينية بادر البرنامج إلى إنشاء مشروع في غرب إفريقيا يرمي إلى تحقيق التناسق بين الأسواق وتوفير الخدمات بأسعار محتملة، ولحفز تطوير البنية التحتية واستعدادها، تشتمل المبادرة على مشروع توفير خدمات متنقلة تضطلع بها شركة ألكاتل في السنغال يستهدف آحاد المزارعين السنغاليين، وهناك أيضاً برنامج "الإمكانات غير المحدودة" الذي تضطلع به شركة ميكروسوفت والذي توفر عن طريقه التدريب على المهارات المتعلقة

بالتكنولوجيا من خلال مراكز اتصالات. أما بالنسبة إلى آلية المتابعة لتنفيذ هذا الالتزام العالمي فإنها تكون على المستويين القطري والعالمي، فعلى المستوى القطري من خلال إعداد التقارير السنوية، وعلى المستوى العالمي من خلال تضمين تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة السنوي الإنجاز الذي تحقق، بالإضافة إلى تقرير شامل كل خمس سنوات(تقرير التنمية في العالم لعام 2003: 88).

يهدف تقرير الألفية على المستوى القطري إلى إشراك القادة السياسيين ومتخذي القرار، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، في التعاون والاهتمام المتواصل لتحقيق هذه الأهداف، وتتبع أهمية التقرير على المستوى القطري في أنه يوفر قاعدة بيانات تمكن متخذي القرار من قياس مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرار المناسب من حيث توزيع الموارد والتغلب على المعوقات لتحقيق الأهداف، ويبرز دور منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري من خلال تقديم المساعدة وتوفير الخبرات والتمويل لإعداد التقرير في كل دولة، بالإضافة إلى إعداد التقارير على مستوى الأقاليم والمحافظات للتغلب على مشكلة التفاوت في توزيع الموارد ومكاسب التنمية(الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2001).

وتتصدر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذه الأزمة، إذ إنها قد تخلفت بصورة خطيرة عن بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية، مع استمرار انعدام الأمن الغذائي بها، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات على نحو يثير القلق، وتنامي أعداد سكان الأحياء الفقيرة، والزيادة العامة في معدل الفقر المدقع، وإن كان بعض هذه البلدان قد أحرز قدرا من التقدم الملموس. أما الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي مناطق كثيرا ما تعرقل خطاها التفاوتات المتنامية بها، فتأتي سجلات التقدم بها

متباينة، إذ تتفاوت مستويات التقدم بها تفاوتا شديدا، وإن كانت الاتجاهات العامة تنم عن قصور في تلبية المطلوب للوفاء بالموعد النهائي المحدد له عام 2015 (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة).

وترى الباحثة أنه بالرغم من تفاوت التقدم المحرز من هدف للآخر، فعلى الرغم من تخلف دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في جميع المجالات تقريبا، فإن مناطق أخرى تحقق إنجازات كبيرة في الحد من الفقر وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب وزيادة عدد الأطفال في المدارس الابتدائية.

الخلاصة:

يتفاوت التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تفاوتا كبيرا في أنحاء العالم، وقد شهدت بعض دول العالم قدراً كبيراً من التحسينات، إلا أنه ما زال نحو 700 مليون نسمة في يعيشون على ما يقل عن دولار واحد في اليوم - ويمثل هذا الرقم نحو ثلثي أشد الناس فقراً في العالم – في الوقت الذي بدأ فيه بعض من أسرع البلدان نموا يقصر عن الوفاء بالأهداف غير المتعلقة بالدخل، من قبيل حماية البيئة والحد من وفيات الأمهات.

الفصل الثالث

الديمقراطية والتنمية والأمن في أفريقيا

المبحث الأول: الديمقراطية في أفريقيا

المطلب الأول: أفريقيا والإصلاح السياسي

المطلب الثاني: الإصلاح، والديمقراطية في أفريقيا

المبحث الثاني: التنمية السياسية في أفريقيا

المبحث الثالث: الأمن والاستقرار السياسي في أفريقيا

الخلاصة

الفصل الثالث

الديمقراطية والتنمية والأمن في أفريقيا

المبحث الأول: الديمقراطية في أفريقيا

توصف حالة التحول الديمقراطي في أفريقيا بمظاهرها المختلفة من التعددية الحزبية والمجالس البرلمانية، والانتخابات التنافسية والتمثيل السياسي، بأنها نتاج يرتبط بتلك التطبيقات التي دفعت لها أفريقيا دفعاً تحت ضغوط المشروطية (المساعدات والإعانات والقروض والهبات)، وتحت ضغوط العزل والحصار والتهميش، التي وضعت أفريقيا أمام تحديات تمس الأمن الاجتماعي والاقتصادي وأزمات كثيرة اتسمت بالصراع والعنف بين أحزاب مختلفة وقبائل كانت متعايشة متجاورة (حمدي، عبد الرحمن، 2006: 21).

ومنذ تطلع تسعينيات القرن الماضي شهدت أكثر من 26 دولة أفريقية انتخابات تعددية هي ذاتها الدول التي تشهد اليوم صراعات مسلحة وصدامات عنيفة ومواجهات دموية للوصول إلى السلطة وتعيش الفوضى والحروب والمجاعات واللاجئين (زيمبابوي، كينيا، الصومال روندا، بورندي، انجولا، السودان، تشاد، الكنغو وغيرها).

تمثل قضايا الإصلاح والديمقراطية في أفريقيا إشكالاً مزمناً وبدرجات متفاوتة ومتقاربة في عديد الدول الأفريقية وترتبط بالداخل ومطالبة والخارج وشروطه، فالإصلاح كل شامل ومرتبط سياسي واقتصادي واجتماعي وتنموي يحتاج إلى رؤى وتفسيرات ونظريات وأدوات قادرة بالنظر إلى مجالاته المتنوعة ومستوياته المتعددة كالحريات والحقوق والمساواة واقتصاد السوق، والمجتمع المدني وحرية الصحافة ودولة القانون والمؤسسات الحكومية

واستقلال القضاء والشفافية والنزاهة، وتداول السلطة والمشاركة السياسية وإلغاء التمييز وقوانين الطوارئ والمحاكم والقوانين الاستثنائية، ودور وظيفة الدولة والدستور، والمواطنة، وعلاقة الدولة بالمجتمع والقبيلة والمساواة بين الجنسين ودور المرأة والأقليات وهيكلة الاقتصاد والإدارة (سعيد، 2008: 2).

لذلك فإن حقيقة الإصلاح وضرورته، شروطه وأدواته ووسائله تبقى مسائل شائكة ومعقدة لاتصالها بتقاطعات ومصالح ومطالب الداخل الخارج، وتظل كذلك في غياب نظرية متكاملة للتحول الديمقراطي ذات رؤية تحليلية كلية تشخص وتنظم الواقع السياسي والاجتماعي الأفريقي، حيث يمكن رصد إشكاليات التغيير السياسي في أفريقيا ومنها: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

1- التخلف الاجتماعي وهيمنة الثقافة القبلية والعشائرية.

2- تأثر الممارسة السياسة في أفريقيا بنموذج الديمقراطية الغربية.

3- افتقار علم السياسة الأفريقي إلى تجارب ورؤى ذاتية.

المطلب الأول: أفريقيا والإصلاح السياسي

يشير (الورفلي، 2008: 2) إلى أن أفريقيا كقارة لم تنهض بذلك النموذج الديمقراطي الغربي للديمقراطية بسبب فساده وعدم مناسبته للأفارقة، وكذلك في عدم انسجامه مع آليات الحياة الاجتماعية الأفريقية وهو متعارض معها، ومتناقض مع ثقافتها، وكنتيجة لكل ذلك تحولت ما يسمى بالديمقراطية الغربية، إلى أداة فعالة في إشعال الفتن في أفريقيا، بل والحروب الأهلية، والإقليمية في نفس الوقت الذي لم تحقق فيه هذه الديمقراطية المزعومة شيئاً من كل ما كانت تروج له في دعاياتها الانتخابية.

وبالتالي فإن الأزمة السياسية في أفريقيا لا تعود في الحقيقة إلى طبيعة الأفارقة، ولا إلى خصوصيتهم الثقافية، والاجتماعية، بل هي أزمة في النظرية السياسية الليبرالية، ومكونها الرأسمالي، ذلك أن أفريقيا، وقبل مجيء الاستعمار إليها كانت لها حضارة متميزة، وكانت تعيش تكاملاً اقتصادياً، وسياسياً" ولم تكن في أفريقيا ما يمكن وصفه بالأزمة السياسية حيث اعتمدت أفريقيا على نظام سياسي يعتمد على الشورى، وهو ما عرف بنظام ديمقراطية الشجرة، إلا أن الأفارقة الذين عانوا البؤس، والفقر والتخلف في ظل الاستعمار الذي قسم أفريقيا، بحدود وهمية بين أجزائها ، اعتقدوا بعد الاستقلال أن الرأسمالية، والديمقراطية الغربية ستحقق لهم كل أحلامهم، وطموحاتهم، وستخلصهم مما خلفه لهم المستعمر من بؤس ومعاناة، وفقر، وتخلف، فسارعت نخبهم إلى استيراد الأفكار، والرؤى الغربية السياسية، والاقتصادية (جون، 2006: 34).

وقد ساعد في ذلك انتشار لغات المستعمر في العديد من أجزاء القارة ودعوا إلى تطبيقها في أفريقيا، فأسسوا أنظمة سياسية ظلت غريبة على الأفارقة وظل الأفارقة في صراع دائم معها، فانتشرت الانقلابات العسكرية، والتمردات الشعبية، والفتن الداخلية، والصراعات الحزبية، وكنتيجة لكل ذلك دخلت أفريقيا ومنذ استقلالها فيما يمكن وصفه بأزمة استقرار سياسي، واجتماعي نتجت عنها أن تحول الأفارقة إلى متلقى المساعدات الدولية، وانتهت أفريقيا إلى قارة كوارث بامتياز.

لقد أفرزت الأزمات في أفريقيا تدمير وإضعاف لحساب نشر اللغات الفرنسية، والإنجليزية، والبرتغالية، وغيرها من لغات الدول التي استعمرت القارة، ونحن ندرك أن اللغة هي الوعاء الذي تتشكل فيه الثقافة وبالتالي فإن حجم الضرر الذي تعرضت له الثقافة الأفريقية من خلال تدمير لغاتها الأفريقية الأصيلة، وما ترتب عن ذلك من تغريب للعقل

الإفريقي الذي يوصف اليوم بالتخلف، لأنه فقط لم يستطع تقمص الحياة الغربية، ولم يستوعب آلياتها السياسية، والاقتصادية، ومظاهرها الاجتماعية الثقافية (جون، 2006: 36).

وتقوم الفلسفة السياسية الأفريقية على فهم أن القيادة السياسية هي ترجمة لحيوية المجتمع من خلال جماعية العمل السياسي، كما تتضمن هذه الفلسفة المقولات العامة للثقافة الأفريقية حيث النظرة الإنسانية، وقيم التوافق، والانسجام الاجتماعي، واعتبار المجتمع الحي جزء لا يتجزأ من تلك الامتدادات التاريخية في الماضي، والرؤية الواضحة للمستقبل بما فيه الأجيال القادمة (النوفلي، 1999: 65).

أن أزمة النظم السياسية في أفريقيا تقع بأسبابها في إطار هذا التناقض بين الخصوصية الأفريقية، وبين ما يراد فرضه من قيم غربية على أفريقيا، وهي النظم التي تسير، بفلسفتها، وآلياتها، وقيمها في اتجاه معاكس تماماً لخصوصية الأفارقة، الثقافية، والاجتماعية، وهو ما يفسر هذا التناقض الدائم بين الأفارقة، وبين أنظمتهم السياسة والذي ترجم في أحيان كثيرة إلى احتجاجات عنيفة، ومقاومات واسعة ضد الحكومات المنتخبة، وإلى صراعات، وحروب محلية كثيرة عرفتها أغلب أجزاء القارة السمراء (فرحات ، 2005: 17).

المطلب الثاني: الإصلاح والديمقراطية في أفريقيا

ليس في مقدور أحد أن يخفي حقيقة الصراعات المدمرة على السلطة في أفريقيا، فهذه المسألة ماثلة للعيان، فالنخب الأفريقية تتصارع على السلطة من أجل مصالح، ومآرب فردية وشخصية، وهي في سبيل ذلك تدفع بالمجتمع الإفريقي كله، وفي كل جزء من أفريقيا إلى العديد من الصراعات المدمرة للمقدرات المادية، والمعنوية للأفارقة وهذا ما يفسر كثرة

الصراعات على السلطة في أفريقيا، صراعات متعددة (طبقية، وطائفية، وقبلية، وحزبية) عززتها آليات الديمقراطية التقليدية الغربية التي تحولت إلى مجرد وسيلة لتمكين القلة من احتكار السلطة، وأداة لقمع الجماهير الرافضة لهذا الاحتكار، وفي مشاهد الانتخابات ومناقشات المجالس النيابية، والانقلابات المتعددة الدليل على فساد النظرية التقليدية، وتعارضها مع القيم الأفريقية (حمدي، 2002: 128).

لقد أنتجت الديمقراطية الغربية، المفروضة على الــواقع السياسي الأفريقي أوضاعا سياسية، واقتصادية، وحضارية في أفريقيا من خلال وصول أنظمة تحكمها العصبيات الحزبية، والطبقية، والقبلية والطائفية وتمارس الفساد، والرشوة، والمحسوبية، وتعتمد في بقائها على العمالة للغرب، وهى بذلك لاتهمتم بأكثر من مصالحها الخاصة، ولا يهمها تنمية أفريقيا، وتحسين مستوى الأفارقة الاجتماعي، ولا حل المشكلات المتعددة التي تعصف بالحياة الأفريقية (الورفلي، 2008: 5).

وبالتالي فان أي إصلاح سياسي في أفريقيا يجب من خلاله إعادة النظر في تطبيقات الأفارقة للديمقراطية الغربية بآلياتها التقليدية، وكذلك الأخذ بالاعتبار عدم صلاحية هذه الديمقراطية أصلاً، المفروضة على الأفارقة من خلال الأنظمة السياسية التي أعقبت استقلال القارة، والتي لم تحقق الرفاه والتقدم الذي كان الأفارقة ينشدونه في بلدانهم، ولحياتهم حيث مازالت أفريقيا غارقة في التخلف، والفقر، والمرض والجهل، والصراعات، والفتن، والحروب. لذلك فإن الأزمة في هذه الديمقراطية المزعومة التي تمكن القلة من السلطة بواسطة تلك الآليات والأساليب المتبعة وفي مقدمتها الانتخابات، وتبعد الشعوب عن حقها في الممارسة الحقيقية للسلطة، وتجعلها تصارع، وتقاتل من أجل أن تستعيد حقوقها من تلك الأقلية التي سطت بواسطة الديمقراطية الغربية على تلك الحقوق، وتعززت كذلك في حالة عدم

التوافق بين النظم السياسية، والنظم الاقتصادية التي أدت إلى اتساع الفجوة بين النظامين السياسي والاقتصادي في أفريقيا، حيث تتسع كل يوم حالة اللاستقرار في القارة الأفريقية، ذلك لأن الديمقراطية في الاقتصاد هي الاشتراكية، كما أن الاشتراكية في السياسة هي الديمقراطية وهذه المعادلة لا تحققها ديمقراطية الغرب المفروضة الآن على أفريقيا (مبارك، 2000: 173).

ويرى (فرحات ، 2005: 67) أن النظام الاقتصادي الذي يمثل قاعدة الديمقراطية هو نظام لا يقوم فقط على التفاوت، ولكن أيضاً يعمق هذا التفاوت، والواقع السياسي في أفريقيا هو نتاج رؤى ليبرالية مناهضة في الأصل للديمقراطية، وللعدالة، والمساواة، وإجمالاً للحرية، ومن هنا فإن أية رؤية إصلاحية للنظم السياسية في أفريقيا هي رؤية لا تصب في اتجاه الإنجاز التاريخي الذي يستهدف إعادة الإنسان الإفريقي إلى دائرة الفعل لكي يتولى بنفسه إنجاز التقدم المنشود، وإن الحل يكمن في بلورة بديل مناسب للخصوصية الأفريقية، بديل ينهي كافة أشكال الصراع على السلطة، ويحقق في جانبه الاقتصادي عدالة حقيقية من خلال إعادة توزيع الثروة الأفريقية على الأفارقة، بديل يعيد للمواطن الإفريقي حقوقه الطبيعية، ويمكنه من ممارسة إرادته، وتقرير مصيره بنفسه، ومن دون وصاية عليه أو تهميش له.

إن ارتباط أفريقيا بتبعية سياسية واقتصادية للغرب (الخارج) عبر سياساته وشركاته وقروضه، وهباته وشروطه (مصالحة) مسألة تجعل أي إصلاح سياسي مرتبط بالخارج كذلك، أو ما يسمى بالمشروطية السياسية والاقتصادية للغرب المتمثلة في الديمقراطية الحزبية، الانتخابات، سلطة ومعارضة، تحرير التجارة، التنمية الرأسمالية، أي تبني برامج ومشاريع التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من الحكومات والمؤسسات المالية (الغربية)

وهي شروط لا تخدم سوى مصالح وشركات الغرب وقد ثبت فشلها في أفريقيا بل إن نتائجها كانت كارثية خاصة فيما يتعلق بإثارة الحروب الأهلية والصراعات القبلية والحزبية.

وفيما يتعلق بالمديونية التي ترهن مستقبل أفريقيا للخارج وتتحكم في سياساتها وإصلاحاتها، إذ تشكل التزامات الديون الخارجية وخدماتها في أفريقيا تهديداً مباشراً لعمليات التنمية والتحول الديمقراطي، وتؤثر أعباء الديون بصورة سلبية على توفير الموارد للتنمية وعلى البرامج الاجتماعية والثقافية وتسهم في زيادة الفقر، وقد برهنت المشروطية السياسية على تبعية اقتصادية وسياسية "لأنها هدفت إلى فرض النمط الغربي للتنمية"، (توفيق، 2006: 51)، ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت الدول المانحة الأوربية والأمريكية والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الأفريقية، لإقامة نموذج الديمقراطية الغربية في أفريقيا، وكانت الوسيلة دائماً هي التهديد بإيقاف المساعدات والمعونات والتسهيلات المالية.

المطلب الثالث: أفريقيا والديمقراطية البديل الجماهيري

يقول (جون، 2006: 119) إنه لم يعد هناك مجال للشك الآن عند الأفارقة في فشل النظم الغربية التي فرضت عليهم منذ الاستقلال وحتى الآن، والوصول إلى طريق مسدود في مجالات الإصلاح السياسي التي يؤكد فشلها في تحسين الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في أفريقيا على فشل الفكرة الليبرالية، وتطبيقها أصلاً في أن تكون أداة فعالة في تحول أفريقيا القارة، والإنسان إلى الحرية، ومن تم إلى التقدم والازدهار، وأمام هذا الفشل في فلسفة النظم الليبرالية، ومحاولات أنصارها الإصلاحية يكون من الضروري، والمهم أن تبحث أفريقيا عن البديل المناسب الذي يمكن شعوبها من ممارسة سيادتها بأساليب واليات حقيقية،

ومباشرة وفق نظام جديد يعيد صياغة الواقع السياسي، والاقتصادي الإفريقي بشكل يتوافق وحاجات الإنسان الإفريقي المادية، والإنسانية، وليس هناك أنسب من أن يتمكن الإنسان الإفريقي من ممارسة سيادته دون نيابة، ومن امتلاك حاجاته دون وسيط وفق نظام جديد يتوافق فيه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي من أجل واقع خال من العبودية، والتغييب، والاحتكار، والاستغلال، وبالتالي خلق واقع جديد خال من الصراع المدمر.

إن البديل الجديد هو أن تتخلص أفريقيا من نظرية التمثيل النيابي، وآلياتها المختلفة كالانتخابات، والأحزاب، والتي من خلالها تم إقصاء الشعوب، وحرمانها من ممارسة أرادتها لحساب قلة مترابطة في رؤاها، أو في مصالحها، أو في انتماءاتها، كما أن تلك النظرية، وتلك الآليات هي التي أغرقت القارة في الصراعات، والفتن، والحروب من خلال الصراع على السلطة، وحرمان الأغلبية من حقوقها، وقهر الأقليات، وانتهاكات حقوق الإنسان، وسطوة الاستغلال، والاحتكار، والعبودية، وبالتالي لم تعرف القارة الاستقرار في ظل هذا الواقع الرديء الذي أنتجته نظرية التمثيل النيابي وأدواتها، والياتها، ورؤاها المتناقضة مع الحرية، والعدالة، والمساواة (الورفلي، 2008: 8) وبالتالي فان الأمر يستدعي من الإفريقيين القيام بما يلي:

1- التخلص من الظاهرة الحزبية، فكرة، وثقافة، وأحزاب.

2- التأكيد على ضرورة التوافق السياسي، والاقتصادي مع الاجتماعي في البديل الجديد.

3- ضرورة عودة الأفارقة للغاتهم الأصلية وعاء ثقافتهم، وحضارتهم، ومصدر اعتزازهم، وضمان وحدتهم.

4- اعتماد الممارسة الجماعية للسلطة، وإلغاء الانتخابات إذ إن الجماعية سمة افريقية عرفتها الحياة الأفريقية قبل زحف الاستعمار الأوربي على أفريقيا.

ويعتقد (مبارك، 2000: 173) أن البديل الجماهيري المتكامل، والمتوافق، والمنسجم تماماً مع الفطرة الإنسانية، هو البديل المناسب لإفريقيا، وللأفارقة الذين اعتادوا المشاركة الاقتصادية في حياتهم، وعاشوا واقعاً اجتماعياً محكوماً بالعادات، والأعراف الأفريقية النابعة من صميم الروح، والحياة الأفريقية التي كانت القبائل الأفريقية في كنفها في أمن، ووئام كاملين تحكمها ضوابط اجتماعية تكفل سيادة الأمن، والاستقرار، قبل أن يزحف المستعمر على أفريقيا، وينتهج سياسة فرق تسد بزرعه للعداء، والكراهية بين القبائل، وهو العداء الذي غذته الأنظمة السياسية التي خلفها الاستعمار بهدف ضمان احتكارها لمقدرات الشعوب الأفريقية في السلطة، والثروة، والسيادة.

إن المؤتمرات الشعبية الأساسية هي ملتقى جميع المواطنين المؤهلين عمرياً، وصحيا وهي الترجمة المعاصرة للمجالس الاجتماعية الأفريقية في القبائل الأفريقية التي عرفت مشاركة كل أبناء القبيلة في كل شأن له علاقة بالقبيلة وأبنائها، حيث أن المؤتمرات الشعبية الأساسية هي ملتقى سياسي يلتقي فيه الناس جميعاً ليناقشوا أمورهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها، ويقرروا بشأنها ما يريدون من قرارات دون تمثيل أو نيابة من أحد وهكذا يمارس الجميع سيادته، وإرادته من خلال هذه المؤتمرات الشعبية، وبغض النظر عن انتمائه الاجتماعي، أو مؤهله العلمي، أو وظيفته ، أو موقعه الاقتصادي، فالناس في المؤتمر الشعبي الأساسي كأسنان المشط لا سلطة لأحد على آخر إلا بالإقناع والحوار والحسم الجماعي للموقف (فرحات ، 2005: 120).

وترى الباحثة أن أفريقيا ظلت تحاكي الغرب وتنقل التراث السياسي الغربي وتطبيقاته رغم عيوبه الكثيرة لتطويعه للحالة الأفريقية منذ نشوء الدولة الوطنية في أفريقيا الأمر الذي عمق تبعية أفريقيا سياسياً، إضافة إلى نتائجه الكارثية على التنمية وفشلها وعلى الصراعات وتأجيجها كما هو الحال في الصومال وكينيا وزيمبابوي وغيرها، فهو نموذج مصمم لمجتمع مختلف تماماً من حيث المكونات السياسية والمستوى المعيشي والنظام الاقتصادي والتركيبة الاجتماعية والمستوى الثقافي، وهو نموذج ثبت عجزه في حل إشكاليات تتعلق بالحرية وممارستها والمساواة وتحقيقها والديمقراطية وتحققها والمشاركة السياسية ووسائطها.

المبحث الثاني: التنمية السياسية في أفريقيا

لقد كان الفكر التنموي يركز على المفهوم الاقتصادي للتنمية وحصره في مؤشر واحد هو الزيادة في مستوى الدخل، دون أن تضمن تحسن المستوى الصحي، أو المستوى التعليمي، أو المستوى الثقافي أو تحسن المحيط البيئي، الأمر الذي دفع بالفكر التنموي للتطور لاحقا ليأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية عند تحديد مفهوم التنمية، فظهرت مصطلحات جديدة مثل التنمية المستدامة التي امتدت لتشمل البعد البيئي والبعد الاجتماعي وظهر مصطلح جديد للتنمية عرف بالتنمية البشرية والتنمية الإنسانية مع التركيز على أبعادها الثلاثة الصحة والتعليم والدخل كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية (العتيبي، 2007).

إن التنمية بمفهومها التقليدي تعني تغيير الواقع الاقتصادي للمجتمع ونقله إلى حالة جديدة من التطور والتقدم، بدلا من حالة التخلف والجمود التي يعيشها وتحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتحسين مستوى معيشي للأفراد، وقد تغير هذا المفهوم وتطور حسب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي

فتح الحدود أمام انتقال رؤوس الأموال بسرعة هائلة من دولة إلى أخرى، وانتقال الأيدي العاملة أيضا بنفس السرعة بموجب التسهيلات التي تقدمها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة التي جاءت بمفاهيم جديدة، في مقدمتها أنه لم يعد هناك اقتصاد مغلق على نفسه يستطيع أن يصمد في وجه رياح التغيير الاقتصادي العالمي الجديدة (نصر، 1992: 56).

والتنمية هي مجموعة متداخلة من التوجهات المقصودة المتعددة الجوانب، الساعية لإحداث تحولات أساسية في بنية المجتمع بكامله ولمصلحة أفراده جميعا، فالنظر إلى أهداف التصنيع أو التنمية الزراعية أو التقدم التكنولوجي لا يتم بمعزل عن القضايا والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية ومستوى التطور في ملكية وسائل الإنتاج وأساليبه وعلاقاته، ونوعية ومستوى المشاركة الجماهيرية وتفاعلاتها مع حركة التنمية المحلية والإقليمية والعالمية (بدر الدين، 2001: 73).

وقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة، مما دفع إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

ورغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول

معنى المفهوم الذي يعد من المفاهيم الصعبة، والمراوغة، والمخادعة. ويشار في هذا السياق إلى أن (Fowke & Prasad 1996: 61) قد أوردا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها، وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم.

ورد في لسان العرب لابن منظور أن تنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع اخر أعلى. بينما التنمية اصطلاحيا تعني (زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شامله ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة). وقد عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع عدة تعريفات كان أهمها أن التنمية هي (العمليات المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه). فمفهوم التنمية كعملية معقدة متداخلة الجوانب اخذ في الانتشار حديثا، فلم تعد التنمية تعني النمو الاقتصادي! وإن كان هذا النمو وزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي يمثل جوهرها وعمودها الفقري (عطية،1999: 26).

برز مفهوم التنمية في علم الاقتصاد في منتصف القرن العشرين، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأفراده من طاقة وإنتاج وغذاء وكماليات بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد هذا الاستغلال (خرازى، 2008). وفي المقابل هناك المفهوم الاقتصادي الإداري للتنمية الذي يقول بأن التنمية الحقيقية للشعوب هي تلك التي تقوم على التطوير المركز للقدرات الخاصة والمهنة للفرد لأن البشر هم الثروة الحقيقة للشعوب.

وفي الستينات في القرن الماضي انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير الدول غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، حيث تم تعريف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، وذلك من حيث إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الإنتاجية والمنافسة السياسية وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية (نصر، 1992، ص41).

ويشير (كالفرت وسوزان، 2002: 423) إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين، تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه البيئة في الوقت الحاضر والناتج عن كميات كبيرة من الفضلات الضارة التي تنتجها، ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة السّمية في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة. ولذلك فإن شيوع فكرة التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين مثّل في جزء منه محاولة لتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة.

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي قدمه برنامج

الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينات ومفهوم "التنمية الإيكولوجية" Ecodevelopment الذي تم تطبيقه في الثمانينات. ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في عام 1992م. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر (UNDP, 1995).

وتشير (سعيد، 2008: 3) إلى أن أسباب ومسببات فشل وانتكاسة التنمية في أفريقيا في العقود الخمسة الماضية يعود إلى أسلوب ونظرية التنمية الرأسمالي وأزمة القروض والديون والاستثمار المشروط وإلى الارتباط بالغرب الاستعماري الذي لم تصفي مصالحه وإرثه وموروثة وتأثيراته بعد، وهكذا فشل التحول السياسي في أفريقيا في إنتاج مزيد الديمقراطية ومنح المزيد من الحريات السياسية، أو على صعيد دمقرطة المجتمع ومشاركة الناس في الحياة السياسية، إذ أنتجت التعددية الحزبية في أفريقيا مزيد من الصراعات السياسية حول السلطة كظاهرة عامة أصبحت تسيطر على الحياة السياسية في أفريقيا وتطبع المجتمعات الأفريقية بطابع العنف والحروب الأهلية (الاحتكام للقوة).

وبالتالي فأن حالة الديمقراطية في العديد من الدول الأفريقية التي اعتقدت أنها تخلصت من الاستبداد والتسلط الفردي المطلق والحزب الواحد والممارسات القمعية ومصادرة الحريات والإرهاب السياسي لكنها وجدت نفسها من جديد في دوامة العنف والصراع والحروب الأهلية

واكتشفت أنها استبدلت استبداد وطغيان بأخر وأقلية بأخرى وقمع وظلم بأخر كذلك وبمـــا لا يمكن من إنجاز أي إصلاح وتحقيق أي تقدم.

وترى الباحثة أن التنمية هي عبارة عن عملية تدخليه إرادية من قبل الدولـــة، وهـــي تهدف لتحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير ايجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل، ومن واقع معين إلى واقع آخر والواقع الذي يود التخلص منه يمكن تسميته بواقع التخلف.

المبحث الثالث: الأمن والاستقرار السياسي في أفريقيا

لقد فرضت التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها أفريقيا الاهتمام بالأمن، كمطلب تاريخي وضروري تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وأطيافها، وإحدى القضايا دائمة الحضور في الجدل ومن أهم قضايا العصر الحديث، الذي أصبح ينظر إلى مفهوم الأمن كمفهوم شامل له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، وهذا ما جعل الفكر الأمني يتطور من فترة لأخرى متبنيا إحدى تلك الجوانب (الزياني، 2009).

تسعى أفريقيا إلى تحقيق الاستقرار السياسي الذي يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، كما تختلف تعريفاته ومعاييره لدى الباحثين، لكنه يتمحور حول قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين (حسين، 2004: 13).

إن العنف السياسي ذي الطابع والدوافع والمصالح السياسية (السلطة)، الذي يكاد يكون علامة مميزة للحالة الأفريقية التي تشهد عنف سياسي مسلح ينميه صراع سياسي وتدعمه قاعدة اجتماعية مسيسة (أحزاب قبلية مسلحة وتنظيمات سياسية ودينية مسلحة)، ونتائجه كارثية ومدمرة على التنمية والأمن في أفريقيا، كما هو الحال في ليبيريا وكينيا وغيرها من الدول الأفريقية (سلطة ومعارضة).

ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب النزاع والصراعات الأهلية في أفريقيا فإن 14 دولة من إجمالي 53 دولة أفريقية عانت من نزاعات مسلحة عام 1996 "وتتسم ظاهرة الصراعات في أفريقيا بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها، فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دوراً في اندلاع الحروب الأهلية* (الكيالي، 2003: 170).

ويمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى مجموعتين تتعلق الأولى بالبيئة الداخلية مثل الطبيعية التعددية للمجتمعات الإفريقية والعوامل الاقتصادية والسياسية وتتعلق الثانية بالبيئة الخارجية وما يرتبط بها من دور للقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية (محمود، 2005: 36).

---

* الحروب الأهلية، الحرب هي ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح أو توسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح أو مطالب متعارضة بين جماعتين من البشر، أما الحرب الأهلية فهي حالة صراع مسلح بين فرقتين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السلمية أما أسباب الحرب الأهلية قد تكون سياسية أو طبقية أو دينية أو عرقية أو إقليمية أو مزيج من هذه العوامل، تتصف الحرب الأهلية عادةً بالضراوة والعنف وبالنتائج الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المدى القريب والمؤثر وكثيراً ما تشكل الحروب الأهلية فرص لتدخل الدول الكبرى والمجاورة في مجريات الأمور الداخلية للدولة المعرضة للحرب وكذلك وقوع الحرب الأهلية يضعف كثيراً من سيادة الدولة ويزيل التمسك الداخلي في وجه التدخل الخارجي.

أسهمت الحروب الأهلية والصراعات المسلحة على السلطة والنفوذ في أفريقيا في انهيار الدولة وتقويضها، ونشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية وبروز ظواهر متنوعة مرتبطة بالعنف كاللاجئين وتجنيد الأطفال (دارفور- سيراليون) وأمراء الحرب وقطاع الطرق والقراصنة (الصومال)، وتعطل مشاريع التنمية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وعلى صعيد الأسباب فإن العنف السياسي المرتبط بالانتخابات ونتائجها يمثل قاعدة العنف الأساسية في أفريقيا "أن توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية قد تتمثل في الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير عليها وهنا نكون إزاء عنف منظم من جانب المعارضة كما قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها (السعيد، 2004: 598).

ويشير (محمود، 2005: 63) إلى أن العنف السياسي في أفريقيا لا يرتبط بالتحول الديمقراطي، ففي كل الحالات الإفريقية تجاوزت مرحلة إسقاط النظام الشمولي لكن التعددية السياسية قادتها إلى كارثة العنف السياسي، والأمثلة كما يلي:

1- في بورندي خاضت قبيلة التونسي الحرب عندما سجل زعيم من قبيلة الهوتو فوزاً في أول انتخابات رئاسية عام 1992 حصد العنف الملايين وشرد الملايين.

2- في كينيا حولت انتخابات الرئاسة 2008 كينيا إلى ساحة صراع عنيف ومواجهات حزبية وقبلية بين أنصار (مواي كيباي) الذي يقود تجمع الموزة ومعارضة (رابيداونيغا) الذي يقود تجمع المعارضة تحت اسم البرتقالة وأنتج الصراع دماراً شاملاً وأكثر من 1600 قتيل.

3- في نيجيريا أعقب انتخابات الرئاسة 2008 بين الرئيس السابق أوبا سينجو والحالي عمر يارادو أعمال عنف حصدت المئات تحت مبرر تزوير الانتخابات والنتائج.

4- في أثيوبيا احتجت المعارضة على نتائج الانتخابات 2005 التي فاز فيها مليس زيناوي بولاية ثالثة بحجة نزاهة الانتخابات وأدت الصدامات إلى مقتل أكثر من 300 شخص.

5- في زيمبابوي ما زالت الأزمة السياسية ونتائج الانتخابات الرئاسية 2008 بين الرئيس موغابي والمعارضة تلقي بظلالها على المشهد السياسي بحجة تزوير الانتخابات والقوائم الانتخابية ولم تفلح وساطات (امبيكي) رئيس جنوب أفريقيا السابق في حل الأزمة وتقاسم السلطة والوزارات التي يحتمل أن تقود البلاد إلى حافة الحرب الأهلية المدمرة.

6- في تشاد سببت نتائج الانتخابات 2007 وفوز الرئيس إدريس دبي في تفجر العنف المسلح بين السلطة والمعارضة ما زالت تلقى بظلالها على المشهد السياسي التشادي، وتعيق أي إصلاح أو مصالحة.

7- وهكذا الحال في موزامبيق وليبيريا وسيراليون وموريتانيا والكنغو وغيرها وكل الدول الإفريقية التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية بحضور مراقبين أمميين ودوليين لم تنتج فيها الانتخابات غير الاتهامات المتبادلة بالتدليس والتزوير ولم تفض سوى إلى مزيد من العنف والعنف المضاد وفتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الأجنبية كما حدث في الصومال (قوات أممية وأفريقية، وأمريكية، وأثيوبية) وليبيريا ورواندا وبورندي وتشاد والكنغو، "أقدم العوامل الخارجية تتمثل في الاستعمار الأوربي الذي وضع بذور الحرب الأهلية في أفريقيا سواء من خلال النشأة المصطنعة للدول الإفريقية أو من خلال السياسات الاستعمارية المتبعة في المستعمرات الإفريقية السابقة.

وقد شهدت 16 دولة أفريقية انتخابات تعددية غير أن الواقع الآن يعتريه كثير من الغموض وسط تزايد العنف للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها مثلما حدث في بورندي والكنغو الديمقراطية والكنغو برازفيل وكينيا وزيمبابوي، فضلاً عن اندلاع أعمال العنف،

والصراع الداخلي في سيراليون والسودان والصومال وأنجولا وبورندي والكنغو، الأمر الذي يرسم مستقبلاً يدعو للتشاؤم بصورة دفعت كثيراً من الأفارقة إلى الاعتقاد أن الديمقراطية هي مجرد مسألة ترفيه، وأن المطلوب هو نمط أفريقي من الديمقراطية الشعبية يختلف عما هو متعارف عليه في الغرب الرأسمالي حيث أدت التحولات الديمقراطية إلى استبدال الحزب الواحد بأحزاب صغيرة غير ديمقراطية الطابع يمثل بعضها الطبقة السياسية الجديدة إذ تحرص هذه النخب الجديدة على تكديس الثروة والحصول على السلطة (حامد، 2006: 113).

يحتدم الصراع الدولي حول أفريقيا (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي" تحركه المصالح الاقتصادية والسياسية" ومنذ ظهور مصطلح النظام العالمي الجديد عانت أفريقيا مزيداً من التهميش ورغم التحولات الاقتصادية والسياسية التي بدت للبعض مسايرة لمعايير التحرر السياسي والاقتصادي على النمط الغربي، إلا أن هذه التحولات أفضت إلى نمط أفريقي جديد في الحكم هو (الإفروقراطية) وهو نمط يحافظ على تراث الحكم الفردي الشمولي وإن كان يسمح لبعض ملامح الديمقراطية الليبرالية والغرب من ناحيته لا يرفض هذه الأشكال السلطوية طالما لا يتعارض مع مصالحه الإستراتيجية في القارة (حمدي، 2006: 29).

كما أن دخول الصين إلى ساحة الصراع الدولي في أفريقيا قد قلب الموازين الأوربية والأمريكية، ذلك أن السياسة الصينية قد أكدت على سيادة دول أفريقيا واحترمت هذه السيادة ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة، ولا بمدى تطبيق حقوق الإنسان لتحصيل منافع اقتصادية بحتة، بينما اهتمت السياسة الأوربية ووصفت بالتدخل أي بشئون الهجرة والبيئة وحقوق الإنسان وتداول السلطة والانتخابات والنظام الاقتصادي، وضرورة إقامة الإصلاحات السياسية، وتقاعست أوربا في الوفاء بالتزاماتها فلم تخفف الضرائب على البضائع الإفريقية

المستوردة ولا الدعم على المواد المصنعة الأوربية المصدرة إليها ولم تطبق حتى أنظمة التجارة الحرة، ووضعت شروطاً عديدة على صرف المنح الأوربية (العودات، 2006: 9).

اعتمدت أوربا وأمريكا على وسائل ضغط وشروط ووسائل هيمنة لتحصيل مكاسب استثمارية وتجارية، حيث تشير إحصائيات الاستثمارات والتجارة بين الصين وأفريقيا أن الصين عقدت اتفاقيات تجارية مع 41 بلداً في أفريقيا ضاعفت حجم التبادل التجاري من 12 مليون دولار عام 1956 إلى 55.5 مليار عام 2006 ووصلت صادرات الصين إلى هذه الدول 26.7 مليار عام 2005 وواردتها 28.8 مليار دولار، وفي مجال الاستثمار بلغت استثمارات الصين 11.7 مليار دولار في 49 بلداً أفريقياً عام 2006، وتوزعت هذه الاستثمارات على التصنيع والمواصلات والنقل والزراعة والكهرباء والاتصالات والري والتعدين والسكك الحديدية، كما أنها بنت 6000 كم من الطرق و 3000 كم من السكك الحديدية و 8 محطات كهرباء ونفذت بالإجمالي 700 مشروع خلال السنوات الماضية، فضلاً عن إلغاء بعض الديون وتقديم قروض ميسرة وركزت على تطوير استثمار النفط، النحاس والبكوسيت والمغنزيوم واليورانيوم وغيره من المواد الأولية (العودات، 2006: 10).

وهناك اعتقاد بأن تنامي النفوذ الصيني (أصدقاء وبلا شروط) عبر الاستثمار في أفريقيا، أوجد عائقاً آخر أمام الديمقراطية لاسيما أنه يوفر بديلاً للحكومات التي لا تبالي بالإصلاح السياسي ويعتبرونه جزءاً من انتكاسة الديمقراطية في أفريقيا، وسبباً أساسياً لفشل التحول الديمقراطي.

وترى الباحثة أن معضلة الأمن في أفريقيا أصبحت غاية في التعقيد وذلك في ضوء تعدد واختلاف الرؤى المختلفة لتحقيق الأمن فيها، لكن أكثر ما يلفت الانتباه هو عدم وجود رؤية دولية موحدة وواضحة لكيفية تحقيق هذا الأمن، إن التحدي الأول أمام دول أفريقيا هو

وضع إستراتيجية مشتركة لحماية أمنها الوطني الفردي والجماعي من كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بحيث تعتمد بالدرجة الأولى على قدراتها ومواردها الوطنية، التي تزيد من مصادر التهديد أكثر مما تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار.

الخلاصة

إن العنف السياسي في أفريقيا (العنف الحكومي، الحزبي، القبلي)، مـــرتبط بالحالـــة السياسية (الانتخابات التنافسية، التعددية الحزبية)، وتقسيم المجتمع بين سلطة ومعارضه، وأياً كانت مشروعية العنف ومبرره وأياً كان الفاعل السلطة أو المعارضة فإن اللجوء إلى العنـــف يعبر عن وجود أزمة في المجتمع ترتبط حدتها بمستوى ممارسة العنف على الصعيدين الكمي والكيفي. كما أن التدخلات الخارجية (القوى الدولية) ذات المصالح الاقتصادية تغذي العنـــف وتوفر له الدعم السياسي والمالي تحت مختلف المبررات والذرائع.

الفصل الرابع

دور البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة

المبحث الأول: حقائق حول أفريقيا

المبحث الثاني: الأنشطة التي تضطلع بها البرامج الإنمائية لصالح أفريقيا

المطلب الأول: البحث والتحليل في مجال السياسات العامة

المطلب الثاني: الدعم المقدم إلى دول أفريقيا

المطلب الثالث: الديون والتمويل والتنمية

الفصل الرابع

دور البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة

المبحث الأول: حقائق حول أفريقيا

يمثل موقع القارة الإفريقية الذي يتوسط قارات العالم ويسيطر على أهم الممرات والمنافذ (قناة السويس، باب المندب، جبل طارق) ومساحتها التي تزيد عن 30 مليون كيلو متر مربع ودولها الـ 54 وسكانها الـ 925 مليون نسمة ومواردها الاقتصادية الهائلة (المائية والطبيعية، والمعدنية)، ثروات ضخمة تمثل نسباً مهمة من الإنتاج العالمي 42% من الكوبالت 87% من الكروم، 5% من النفط، 55%من الذهب، 57% من المنجنيز، 57% من البلاتينيوم، 60% من الككاو، 95% من الماس، 25% من اليورانيوم، 60% من الراديوم 25% من الفوسفات 15% من القصدير 6% من البوكسيت 4% من الحديد فضلاً عن المعادن النادرة أمثال: التنتالوم والفانديم والديليم والكروم، وغيرها، وفضلاً عن الإنتاج الزراعي والحيواني الهائل (سعيد، 2008: 4).

ورغم هذا الثراء الإفريقي في المياه والمعادن والأرض والزراعة ورغم هذه الوفرة في الموارد الطبيعية فإن اقتصاديات دول القارة الإفريقية في أغلبها ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة وموقعاً مؤثراً في الاقتصاد العالمي "من بين 49 دولة هي الأقل نمواً في العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة للعام 2003 هناك 34 دولة أفريقية منها دول أفريقيا جنوب الصحراء(النوفلي، 1999: 16).

إن هذا الثراء الإفريقي في الموارد والسكان هو سر تسابق الدول الكبرى (الرأسمالية الدولية) للسيطرة على هذه الموارد واستغلالها (كمصدر أساسي للمواد الخام وسوق لتصريف السلع)، وهو ما جعل أفريقيا تقع فريسة للاستعمار المباشر (إيطاليا، أسبانيا والبرتغال وهولندا وبريطانيا وفرنسا) وتقسيمه إلى مناطق نفوذ واستعمار وتبعية لم تنته بانتهاء شكل الاستعمار المباشر ورحيل جيوشه بل ما زالت ضحية التسابق والتنافس والتكالب الدولي بين قوى كبرى أوربية وأمريكية وشرقية وغربية (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، الصين)، للسيطرة على الثروة الإفريقية والاستفادة مما توفره السوق الاستهلاكية الواسعة.

وهذا يفسر حالة التخلف والفقر وحالة الصراعات المسلحة والحروب الأهلية والنزاعات الحدودية، لمدى ارتباطها بالمصالح الرأسمالية أو تعارضها معها أي بالدور الخارجي كمحرك للصراع، وليس أدل على ذلك من التدخلات الأجنبية وتدويل جل الصراعات في أفريقيا مشكلة دارفور مثلاً وكذلك الصومال وكافة النزاعات في البحيرات الكبرى (الكنغو) وغيرها وهكذا يتم تدويل النزاعات الاجتماعية والإقليمية والحدودية (ارترينا– أثيوبيا)، شمال جنوب السودان، الصحراء الغربية، مثلما يتم تدويل الصراعات السياسية والخلافات الانتخابية (كينيا– زيمبابوي). (سعيد، 2008: 4)

وتثير المصالح الرأسمالية (الاستعمارية) في أفريقيا الصراعات السياسية وتقف حجرة عثرة أمام أي إصلاح سياسي، وكل تعهدات الغرب (الدول الصناعية) بمساعدة أفريقيا في تحقيق التنمية المستدامة يجري تسييسها وتطويعها لذات المصالح الاقتصادية، وبما يمكن من هيمنة الشركات الاحتكارية والسلع الرأسمالية على السوق والقرار الإفريقي فالدول الصناعية تتراجع أو تخل بتعهداتها لأسباب سياسية أو تضع شروطاً تعجيزية وعندما تعهدت مثلاً بتقديم مساعدات تنموية بـ12 مليار دولار عام 2006 لتعزيز التجارة والاستثمار بما يخدم

مصالحها، والدول الإفريقية التي تم تخفيف ديونها الـ 22 دولة بـ19 مليار دولار عام 2006 هي تلك الدول التي تتبع سياسات اقتصادية سليمة وحكماً رشيداً حسب ادعاء الغرب(سعيد، 2008: 5).

وحسب تصنيف مؤشرات البنك الدولي فإن معايير درجة المشاركة والمسألة، الاستقرار السياسي واستخدام العنف أي الدول التي تنصاع لمطالب الغرب الرسملة والدمقرطة والخصخصة وتنفذ شروط التجارة الحرة (السوق المفتوح، الانتخابات التنافسية) التي لا تملك فيها الاقتصاديات الإفريقية الضعيفة البنية التحتية القدرة على المنافسة وليس أمامها سوى التبعية ومزيد السيطرة الخارجية.

ويرى (الهيثي، 2001: 20) أنه بعد انقضاء حقب طويلة ومريرة من الاستعمار العسكري المباشر (الأوربي) لأفريقيا الذي تميز بقهر سياسي ونهب اقتصادي لا مثيل له، تجد الدول الإفريقية الآن نفسها عاجزة عن إنتهاج الديمقراطية وتحقيق التنمية والأمن الإنساني والبيئي والثقافي، وفي مواجهة موجة الاستعمار الجديد المعولم تحت شعارات التنافسية والحريات وفي مواجهة تركة الماضي (الإرث الاستعماري) المتمثل في الأمية والتخلف والفقر والمرض والجهل وجملة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووجدت نفسها في صراعات لا تنتهي حتى تبدأ من جديد ومن صور هذه الصراعات:

1- صراعات داخلية للسيطرة على السلطة والمجتمع والدولة تكتسب طابعاً عرقياً وقبلياً وحزبياً ودينياً.

2- صراعات خارجية سياسية واقتصادية مع قوى هيمنة أجنبية وضد التدخلات والاحتكارات الأجنبية (الاقتصاد المعولم)، تكتسب طابع التهديد بالعزل والتهميش والحصار.

3- صراعات حدودية بين الدول الأفريقية تصنعها جغرافية الاستعمار.

4- الصراع ضد التخلف الشامل زراعي- صناعي- تعليمي- وتقني لإنجاز التنمية وتحقيق التحول.

إن بؤر الصراع المحتدمة باستمرار في أفريقيا، هي نتيجة لقيام القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين عام 1885 بتقسيم أفريقيا إلى وحدات إقليمية وجزأتها إلى ممالك ودول وجماعات تعسفاً، وضمت معاً بمزيد التعسف مناطق وشعوباً لا صلة بينها، وفي الستينيات ورثت الدول المستقلة حديثاً هذه الحدود السياسية ومعها التحدي الذي تشكله التركة لسلامتها الإقليمية، وضاعف التحدي أن القوانين والمؤسسات الاستعمارية الذي ورثته بعض الدول الجديدة قد خطط لاستغلال الانقسامات المحلية لا للتغلب عليها (الهيثي، 2001: 21).

وظهرت نتيجة ومدى فداحة الاستنزاف الاستعماري لأفريقيا بعد رحيل الاستعمار وتشكل الدولة الوطنية واستقلالها في ستينيات القرن الماضي لتجد نفسها دولاً فقيرة ومتخلفة حتى لو كانت تملك ثروات زراعية أو معدنية وموارد مائية وحيوانية ووجدت نفسها مضطرة لأن تربط نفسها من جديد باتفاقيات وترتيبات اقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة (اتفاقية لومي 1975، الشراكة الأورمتوسطية برشلونة 1995، من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التي لم تخدم المصالح الإفريقية بقدر خدمة المصالح الرأسمالية.

تبقى مشاكل أفريقيا (الأمن- التنمية) كثنائية متبادلة ذات علاقة متصلة، فما أن ينتهي نزاع حتى يبدأ أخر تعود جل أسبابها إلى جغرافية الاستعمار السياسية التي فرق فيها القبائل والشعوب الأفريقية لتشعل فتيل الصراعات، ثم يطفئها بتدخله لضمان تواجده وتحصيل منافعه وهي مشاكل ونزاعات لن تحلها المساعدات المشروطة ولن تطفئها الوعود، بمعنى أنها مشاكل مرتبطة بتسويات أفريقية محضة إعادة توزيع الموارد، تسوية خلافات الحدود، كفاءة

الإدارة وضمان الحقوق الإنسانية، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل تفعيل الاتحاد الأفريقي، ومؤسساته (البرلمان الإفريقي المصرف المركزي الإفريقي، العملة الإفريقية، قوة التدخل الأفريقي، مجلس أمن أفريقي، محكمة عدل أفريقية وغيرها، وهي مؤسسات تكامل وتكافل تمكن أفريقيا من العمل الجماعي لإنجاز التحولات وضمان استمرارها وتنقذها من مذلة استجداء القروض وتلقي الهبات (الطاهر، 2006: 28).

كشف (تقرير التنمية البشرية في العالم 2000–2001، البنك الدولي:275) عن واقع سيء ومحزن في أفريقيا على مختلف الأصعدة، والجدول رقم (1) يبين بعض الحقائق المعيشية المتعلقة بأفريقيا:

الجدول رقم (1)

الحقائق المعيشية في أفريقيا

المؤشر	عام 1987	عام 1993	عام 1999	ملاحظات
متوسط دخل الفرد			440 دولاراً	
الديون الخارجية		350 مليار دولار		
إجمالي الدخل الأفريقي			2 مليار دولار	المتوسط للقطر الإفريقي الواحد
الفقر	180 مليوناً	219 مليوناً		

يشير التقرير أن أفريقيا تحتل مؤخرة الترتيب الدولي فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي قدر بنحو 440 دولاراً عام 1999 ويلاحظ في هذا المجال أن إجمالي الدخل الأفريقي لا

يتجاوز الدخل في كوريا الجنوبية وأن الناتج المحلي الإجمالي في القارة بلغ نحـــو 2 مليـــار دولار للقطر الوسيط وهو ما يعادل إنتاج مدينة صغيرة من مدن الدول المتقدمة.

كما أشار التقرير أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد عام 2000 يقل عما كان عليه الحال عام 1970، وأنه تدن في بعض الأقطار بنسبة 50% عما كان عليه آنذاك، وفيما يتعلق بحالة الفقر فإن (الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم) يلاحظ أنهم في حالة ارتفاع مـــستمر خاصة دول جنوب الصحراء من 38.5% عام 1957 إلى 39.1% عام 1993 إلى 41% عام 1999، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار استمرار نمو السكان وازدياد حدة ورقعة الـــصراعات فإن عدد الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم سيكون في ارتفاع مستمر إذا لم تحقـــق التنمية أهدافها، "فقد ارتفع عدد الفقراء من 180 مليوناً عام 1987 إلـــى 219 مليونـــاً عـــام 1993 ووفقاً لتقرير البنك الدولي عام 2002 تصل معدلات الفقر في بعض الدول (نيجيريا– بوركينا فاسو) إلى حوالي 70% وسيراليون 65%.

وتبين المؤشرات الأساسية لتقارير التنمية البشرية تخلف البنى التحتية فـــي مختلـــف المجالات وتعبر عن نقص في إمدادات السعرات الحرارية الملائمة وأن 70% يفتقرون إلـــى المنزل اللائق وأن نسبة عالية لا تتمكن من الوصول إلى الخدمات الأساسية حوالي 52% لا تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي و 46% من السكان لا يحصلون على مياه صالحة للشرب وأكثر من 20% من المواليد لا يتممون خمس سنوات وأكثـــر مـــن 30% مـــن الـــسكان لا يحصلون على الغذاء الكافي (تقرير التنميـــة البـــشرية فـــي العـــالم 2000–2001، البنـــك الدولي:278)

ويشير التقرير أيضا إلى أن الدول الأفريقية تعتمد على الديون الخارجية التي بلغـــت عام 1993 حوالي 350 مليار دولار، وهو ما يوازي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج القومي للقارة

وما يقارب أربعة أضعاف صادراتها السنوية"، حيث تدخل البنك الدولي لحل مشكلة الـديون الأفريقية، وكذلك صندوق النقد الدولي في فرض سياسات اقتصادية على الـدول الأفريقيـة المدينة كشرط لتلقي المساعدات في إطار برامج التكييف الهيكلي من قبيل تعويم العملة، الحد من الإنفاق الحكومي، تحرير التجارة والأسعار، ويمثـل عـدم انـصياع الـدول الإفريقيـة للمشروطية السياسية والاقتصادية تعرضها لوقف الإمدادات والمساعدات.

والجدول رقم (2) يبين الدول المثقلة بالديون في أفريقيا جنـوب الـصحراء والبـالغ عددها 30 بلداً، ومجموع الديون فيها 156 مليار دولار

الجدول رقم (2)

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا جنوب الصحراء

اسم الدولة	اسم الدولة	اسم الدولة
إثيوبيا	أنغولا	أوغندا
بنن	بوركينا فاسو	بوروندي
تشاد	جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	رواندا	زامبيا
سان تومي وبرينسيبي	السنغال	السودان
سيراليون	الصومال	غانا
غينيا	غينيا الاستوائية	غينيا – بيساو
الكاميرون	كوت ديفوار	كينيا
ليبيريا	مالي	مدغشقر
موزامبيق	النيجر	نيجيريا

ويشير (توفيق، 2006: 88) إلى أن الكثير من المحليين ينتقدون دور هذه المؤسسات (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) كأدوات هيمنة ووسائل سيطرة في عصر العولمة ويعتبرها بعضهم بمثابة إعادة استعمار للقارة من جديد، فالضغوط التي تمارسها الدول الكبرى بواسطة تلك المؤسسات يعيد الذاكرة إلى عصور الاستعمار، وكل ما تغير أن الدول الاستعمارية قد غيرت استراتيجياتها فتبنت أساليب جديدة للوصول إلى نفس الأهداف التي كانت تصل إليها عن طريق الاستعمار المباشر ولكن بأساليب أخرى غير الاحتلال العسكري، والجدول رقم (3) يبين الدين الخارجي على دول أفريقيا جنوب الصحراء:

الجدول رقم (3)

الدين الخارجي على دول أفريقيا جنوب الصحراء

المؤشر	عام 2000	عام 2003	عام 2006	عام 2010
مجموع الدين الخارجي (بمليارات الدولارات)	167.6	175.4	186.2	188.0
نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي (مؤشر الدين بالنسبة المئوية)	123.9	158.8	149.9	129.1
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (مؤشر الدين بالنسبة المئوية)	406.2	411.9	400.7	340.4
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (مؤشر الدين بالنسبة المئوية)	15.6	18.3	22.5	18.0
مدفوعات خدمة الدين (بمليارات الدولارات)	27.9	24.7	25.6	24.0

وترى الباحثة أنه في عصر العولمة والتكتلات الدولية والفضاءات الإقليمية، تــزداد المخاطر التي تواجه أفريقيا، وتتحول إلى مشكلات مستعصية وأزمات حادة تعصف بأفريقيــا وتزيدها معاناة وتعمق مشاكلها، وتفاقم أزماتها وهي تتعلــق بمــصالح الاســتعمار الجديــد (الرأسمالية المعولمة) وأطماعها في السوق والثروة الأفريقية وتتعلق كذلك بالتنمية نوعاً وكماً وبالمديونية ومصادرها وفوائدها وشروطها والتدفقات المالية وغاياتها وبالاستثمارات الأجنبية ومجالاتها وتتعلق بظاهرة العنف السياسي والصراع على السلطة ومدلولاته وأطرافه.

المبحث الثاني: الأنشطة التي تضطلع بها البرامج الإنمائية لصالح أفريقيا

إن الأنشطة التي تضطلع بها البرامج الإنمائية لصالح الدول الأفريقية جنوب الصحراء، تتمثل بتحقيق ما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 13)

المطلب الأول: البحث والتحليل في مجال السياسات العامة

لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فقد اضطلعت البرامج الإنمائية الخاصة بدول أفريقيا جنوب الصحراء بتحليل مشكلة ديون هذه البلدان بحلول عام 2015، ويبين التحليل أنه على الرغم من التقدم الذي أحرز في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن البلدان الأفريقية لن تجد نفسها قادرة على تحمل ديونها، حيث تمت التوصية بشطب ديون أشد البلدان فقراً، أو تطبيق معايير بديلة من أجل ضمان حل دائم يخرجها من خطر الديون (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 13).

التجارة الدولية

أولا: البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية (جايتاب).

ركز هذا البرنامج على بناء القدرات على قيام مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية بتنفيذ النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال التعاون الوثيق والتآزر مع البلدان المستفيدة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وأنشئت فرق عمل وطنية في البلدان المستفيدة من البرنامج. كما وُضعت الصيغة النهائية "لدليل استراتيجيات التنويع والتنافس المتعلقة بالصادرات القائمة على السلع الأساسية في دول أفريقيا جنوب الصحراء لمساعدة البلدان في وضع نهج شامل يعالج المسائل المتعلقة بالإمداد والتنافس في قطاع السلع الأساسية، من أجل تنمية صادراتها. وركزت الأنشطة الفنية في مجال بناء القدرات على تنمية القدرات التفاوضية والمشاركة الفعالة في مفاوضات الدوحة، بما في ذلك ما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 15)

أ- المساعدة في تقييم آثار رزمة تموز/يوليه والإعداد للمفاوضات، لا سيما من خلال اللجان الوطنية المشتركة بين المؤسسات التي عُقدت من أجلها معتكفات في أوغندا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وموريتانيا، ومؤتمرات بواسطة الفيديو بشأن الزراعة، وفرص الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات.

ب- تقديم خدمات استشارية تقنية إلى بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا بشأن مفاوضات الدوحة.

ج- تنظيم حلقة عمل بشأن بناء القدرات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف والتكامل الإقليمي في أفريقيا، تُعقد في أيار/مايو في جنيف لتبادل الخبرات بشأن

التحديات وفرص العمل بين البرنامج المتكامل المشترك والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في مجال بناء القدرات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف وبناء التكامل الإقليمي.

د- تنظيم نشاط رفيع المستوى تشارك فيه البلدان المستفيدة من البرنامج المتكامل المشترك، والجهات المانحة وغيرها من الأطراف المهتمة، لتبادل الأفكار بشأن أفضل الممارسات في بناء القدرات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك إسهام البرنامج المتكامل المشترك في برنامج العمل.

هـ- تقديم تدريب على مهارات التفاوض لنحو 30 مشاركاً من بلدان البرنامج المتكامل المشترك الناطقة بالإنكليزية في أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وعقدت حلقة عمل مماثلة لبلدان البرنامج المتكامل الناطقة بالفرنسية في شباط/فبراير 2005 لنحو 32 مشاركا.

ثانيا: الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة

يمثل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً برنامجاً متعدد الوكالات والمانحين، يساعد أقل البلدان نمواً على توسيع نطاق مشاركتها في الاقتصاد العالمي، بما يعزز نموها الاقتصادي واستراتيجياتها للحد من الفقر. وأصدر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في كانون الأول / ديسمبر 1996 تكليفاً لأول مرة بتنفيذ برنامج الإطار المتكامل. والوكالات المشاركة في هذا البرنامج هي برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، ، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 15).

ويواصل البرنامج العمل مع الوكالات الأساسية الأخرى بالرصد والمساعدة على نحو وثيق في تنفيذ الإطار المتكامل في أقل البلدان نمواً الأفريقية الـ 23 المستفيدة من الإطار المتكامل في مختلف مراحل تنفيذه. وعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج في الوقت الحالي بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية في تنفيذ مشاريع في جيبوتي وغينيا ومدغشقر، باستخدام موارد من الإطار المتكامل.

وقد نظم البرنامج أيضاً حلقة عمل دون إقليمية في كيغالي، رواندا، من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2004 وذلك بهدف تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على امتلاك ناصية عملية الإطار المتكامل وضمان الالتزام الوطني والتنفيذ الفعال، وتقتضي هذا المشاركة الفعالة في وضع وإجراء دراسات تشخيصية للتكامل التجاري، وإدماج الأولويات التجارية في خطط التنمية الوطنية، وتحديد الأولويات في مجال بناء القدرات التجارية بالاستناد إلى نتائج وتوصيات هذه الدراسات، وقد استفادت عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً الأفريقية من حلقة عمل كيغالي هي أنغولا وأوغندا وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وسيراليون وغينيا وملاوي وموزامبيق (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 16).

وبالتشاور مع الوكالات الأساسية الأخرى والجهات المانحة وأقل البلدان نمواً، يقوم البرنامج في الوقت الحالي بوضع كتيب عن الإطار المتكامل كأداة مرجعية وإعلامية لمساعدة أصحاب المصلحة كافة على فهم عملية الإطار المتكامل بشكل أفضل والإسهام بذلك في تنفيذها الفعال وتحقيق نتائج ملموسة، كذلك يقوم بتنفيذ مشروع بشأن ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية لصادرات أقل البلدان نمواً الأفريقية.

ثالثا: المساعدة التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة

أ- الدعم المتعلق بالمفاوضات التجارية

وفي إطار مشروع للبلدان الأفريقية يدعمه المكتب الإقليمي لأفريقيا، تركزت مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان الأفريقية ومنظماتها الإقليمية بشأن مفاوضات برنامج عمل الدوحة. كما شارك البرنامج في حلقة عمل اتحاد المؤسسات الأفريقية للبحوث الاقتصادية بغية استعراض نتائج أعمال البحث المضطلع بها ووضع أولويات مستقبلية للبحوث المتعلقة بالقضايا التي تهم جميع البلدان الأفريقية (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 13).

وتعاون البرنامج مع اتحاد المؤسسات الأفريقية للبحوث الاقتصادية في الاضطلاع بالبحوث ونشر نتائجها على المفاوضين التجاريين، وقدم البرنامج مدخلات فنية في حلقة العمل التقنية واجتماع استثارة الأفكار الرفيع المستوى اللذين نظمهما على نحو مشترك كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وتتضمن أشكال الدعم المقدمة إلى البلدان الأفريقية، ما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة)

1- في إطار مشروع مموَّل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا، تم تنظيم ندوة تتعلق ببرنامج عمل الدوحة والمفاوضات التجارية الأخرى في شباط / فبراير 2005، عُقدت تحديداً من أجل اللجنة الكينية الوطنية المعنية بمنظمة التجارة العالمية فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للإسهام في وضع الصيغة النهائية للطرائق في حزمة تموز/ يوليه.

2- قدم البرنامج الدعم إلى صانعي السياسات الكونغوليين بشأن مسألة توافق اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع قواعد منظمة التجارة العالمية من خلال حلقة دراسية عُقدت في برازافيل.

3- قدمت المساعدة إلى الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي بشأن القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز عملية تعاونها الإقليمي.

ب- مساعدة البلدان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تم تقديم المساعدة للبلدان الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما فيها إثيوبيا والرأس الأخضر والسودان، بدعم من المملكة المتحدة والنرويج. وقد تركزت المساعدة التقنية على إيفاد بعثات استشارية، وتدريب المسؤولين في ما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات، وتوفير خدمات الخبراء الاستشاريين في مجالات محددة لمساعدة الفريق التفاوضي. وقد تم إيفاد بعثات استشارية تقنية إلى الرأس الأخضر وإثيوبيا والسودان تحضيراً لأول اجتماع لفرقة عاملة معنية بالانضمام، وتم إسداء المشورة في مجال السياسات العامة، كما تم تدريب وإعداد أعضاء فرق التفاوض بشأن مواضيع المفاوضات وإجراءاتها؛ ونُفذت تمارين محاكاة (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: ص13).

المطلب الثاني: الدعم المقدم إلى دول أفريقيا

يدعم البرنامج الجولة الثالثة في سياق النظام الشامل للأفضليات التجارية، فيما بين البلدان النامية، الذي يشارك فيه 14 بلداً أفريقياً وهي مبينة في الجدول رقم (4). وتزايدت إمكانات التجارة فيما بين بلدان الجنوب بصورة مطردة وتم الاتفاق على منح أقل البلدان نمواً معاملة تفاضلية وتفضيلية. ومن شأن ذلك أن يوفر فرصة هامة للكثير من أقل البلدان نمواً الأفريقية التي لم تشارك في الجولات السابقة للقيام بذلك في تموز/يوليه 2005 (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: ص14).

الجدول رقم (4)

البلدان ذات الأفضليات التجارية في أفريقيا جنوب الصحراء

اسم الدولة	اسم الدولة	اسم الدولة
جمهورية أفريقيا الوسطى	أنغولا	كينيا
غينيا	أوغندا	غانا
تشاد	الكاميرون	نيجيريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	رواندا	ليبيريا
النيجر	السنغال	

ويساعد البرنامج المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة للتجارة الحرة في السلع، وهو يعمل على تقديم مساعدة مماثلة في وضع اتفاق بشأن التجارة في الخدمات، وهو يقدم المساعدة في وضع "إستراتيجية تجارية وإنمائية شاملة للاتحاد

الجمركي للجنوب الأفريقي، وفي تقييم الآثار المترتبة على اتفاقات الخدمات المعقودة مع الشركاء التجاريين الآخرين.

ويساعد البرنامج البلدان الأفريقية في إنشاء بورصة سلع أساسية لعموم أفريقيا، التي تشكل إحدى دعائم التكامل الأفريقي على النحو الوارد في معاهدة أبوجا لعام 1991 التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ومن شأن إنشاء هذه البورصة أن يحسِّن بدرجة كبيرة أوضاع تسويق وتمويل السلع الأساسية في أفريقيا، بما في ذلك بالنسبة للتجارة الوطنية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

وتوجد على الإنترنت منصة إلكترونية عالمية، وهي بوابة إنفوكم التي تقدم معلومات محدثة بشأن 20 قطاعاً للسلع الأساسية، معظمها يُهم البلدان الأفريقية بشكل مباشر، ومن المزمع الاضطلاع بأنشطة في إطار برنامج إنفوكم للتعاون التقني لاستحداث مجموعات من الأدوات التفاعلية توزع مباشرة على أقل البلدان نمواً التي هي في حاجة إلى تلك الأدوات. والمقصود بهذا العنصر هو الاستجابة بصورة مباشرة للطلبات التي يرسلها إلى البرنامج بلدان من أقل البلدان نمواً مثل ليبيريا وغينيا (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 17).

المطلب الثالث: الديون والتمويل والتنمية

واصل البرنامج تقديم الدعم لبلدان مدينة أفريقية وغير أفريقية في الإعداد لمفاوضاتها بشأن إعادة جدولة الديون الرسمية الثنائية أو إعادة هيكلة هذه الديون في إطار نادي باريس. ومنذ التقرير الأخير، أعادت ستة بلدان أفريقية جدولة ديونها مع الدائنين في نادي باريس. وفي نيسان/أبريل 2004، بلغت إثيوبيا نقطة الاكتمال في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة

الشديدة المديونية، وفي أيار/مايو 2004 استفادت من تخفيض نسبته 90 في المائة لصافي القيمة الراهنة لإجمالي ديونها، ونتيجة لذلك خفضت ديون البلد المستحقة لدائنين في نادي باريس من 087 1 مليون دولار إلى 153 مليون دولار بالقيم الحالية الصافية (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 17).

كذلك بلغت السنغال نقطة الاكتمال في نيسان/أبريل 2004، وفي اجتماع لنادي باريس عقد في حزيران/يونيه 2004، وافق الدائنون على إلغاء 94 مليون دولار من دين السنغال بالقيمة الحالية الصافية. وقد أعرب عدد من الدائنين الرسميين الثنائيين عن اعتزامهم الذهاب إلى ما هو أبعد من الإلغاء المتفق عليه، ومنح تخفيف إضافي على أساس ثنائي، تقدر قيمته بنحو 336 مليون دولار بالقيمة الحالية الصافية. وفي حزيران/يونيه 2004، طُبق نهج إيفيان لدراسة دين غابون، وخلصت تحليلات القدرة على تحمل الديون إلى أن دين غابون قابل للتحمل في الأجل القصير. وبناء على ذلك، لم تجر معالجة سوى آجال الاستحقاق الحالية والمتأخرات، وتم التوصل إلى اتفاق مفاده أنه سيتعين تسديد المبالغ المجمعة على مدى فترة 14 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وأُدرج بند حسن النوايا في الاتفاق النهائي، ينص على أن الدائنين لديهم استعداد لإعادة النظر في حالة ديون الغابون (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 18).

وقد أقيم نظام إدارة الديون والتحليل المالي في إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسبي، والسنغال، والسودان، وغابون، وغينيا – بيساو، وكوت ديفوار، والكونغو، ومدغشقر، ومصر، وموريتانيا. ومن المقرر أنه قد تم تركيب برمجيات هذا النظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجري حالياً إعداد مشاريع جديدة من أجل

إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرنسيبي والسودان (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 19).

وفي إطار البرنامج، أوفدت خلال عام 2004، 13 بعثة (موظفون مركزيون) إلى سبعة بلدان أفريقية مختلفة (أنغولا وبوركينا فاسو (3)، وتشاد (1)، والكونغو (3)، والسودان وتوغو وزمبابوي (3). وكان الهدف الرئيسي من هذه البعثات هو المشاركة في حلقة عمل بشأن إدارة الديون. وعلاوة على ذلك، أمضى الخبراء الاستشاريون لهذا النظام ما مجموعه 27 أسبوعاً في سبعة بلدان أفريقية مختلفة، بغية تقديم التدريب في مجال إدارة الديون بصورة رئيسية. وعلى مدار عام 2004، استفاد 46 بلداً أفريقياً من المساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج في هذا المجال، ومن أكثر من 100 يوم من حلقات التدريب وحلقات العمل التي نظمت في أفريقيا ومن أجلها.

أصدر البرنامج أربعة منشورات أدلة الاستثمار بعنوان: "فرص الاستثمار وشروطه" لإثيوبيا وأوغندا ومالي وموريتانيا (بكل من الإنكليزية والفرنسية). ويجري إعداد ثلاثة أدلة استثمار لكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وشرق أفريقيا. كما وضع مشروع كينيا – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية برنامجاً متكاملاً للمساعدة التقنية من أجل كينيا، تضمن استعراضاً للسياسة الاستثمارية، وإستراتيجية لتشجيع الاستثمار تستند إلى التوصيات الواردة في استعراض السياسة الاستثمارية، وإسهامات في مجال بناء القدرات، بما في ذلك تقديم التدريب لمراكز الترويج للاستثمار، فضلاً عن استعراض للسياسات العامة في مجال التكنولوجيا (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 20).

وعلى مدار عام 2004، اضطلعت دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب بما يلي: (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 20)

1- إعداد مشروع قانون بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل بوتسوانا وليسوتو.

2- إعداد تقرير تشخيص عن تصنيف بعض الدول الأفريقية جنوب الصحراء بغية تنمية القدرات الوطنية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- وضع إستراتيجية لتشجيع الاستثمار وبرنامج لبناء القدرات في كينيا.

4- إعداد دراسة تشخيصية لمناخ الاستثمار من أجل بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا واستُهِلت إستراتيجية تستهدف المستثمرين في قطاع الملبوسات في بوتسوانا.

5- العمل على تركيب بوابة الاستثمار في جيبوتي، وهي منصة تفاعلية تستخدم بواسطة الإنترنت من أجل تشجيع الاستثمار.

كما تواصل تقديم الدعم للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، التي تضم في عضويتها 46 وكالة أفريقية لتشجيع الاستثمار، وبالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، حيث نُظِّمت ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية، شارك فيها عدد من البلدان الأفريقية بنشاط، بشأن إنشاء وتطوير التكتلات في بوتسوانا، وتوفير الخدمات والرعاية اللاحقة للمستثمرين.

واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 68/2004، بدأ البرنامج مشروعاً لتعزيز إدماج العلم والتكنولوجيا في البرامج القطاعية والاستراتيجيات أو الأطر الوطنية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية، وسينفذ هذا المشروع بالاشتراك مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا وأمانة نيباد / المجلس الوزاري

الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا (تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة: 22).

واشتملت أعمال البحث في مجال التكنولوجيا فيما يتعلق بأفريقيا على إصدار منشور Africa's Technology Gap، الذي يفحص الإطار التكنولوجي في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا، مع التركيز على نقل التكنولوجيا، فضلاً عن استيعابها واستخدامها، في الصناعة التحويلية. ويستعرض التقرير المعنون الفجوة الرقمية: وضع مؤشرات لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 2004، الاتجاهات في الفجوة الرقمية ويركز على تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، مع دراسة حالة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان.

وفي سياق مشروع كينيا – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، جرى استعراض لنظم سياسات العلم والتكنولوجيا في كينيا، مع التأكيد على نقل التكنولوجيا ونشرها، وقدم توصيات بتكوين قيادة سياسية تتولى مسائل العلم والتكنولوجيا، وتعزيز قدرات المسؤولين العموميين من أجل المشاركة بفعالية في مفاوضات نقل التكنولوجيا، وإدخال إصلاحات تقنية ومهنية في مؤسسات التدريب لجعلها أكثر صلاحية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مجال الإدارة السليمة للشركات والشفافية، قُدمت المساعدة إلى إثيوبيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي والسنغال والسودان ونيجيريا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الأمانة على نحو وثيق مع اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمعهد الأفريقي للمواطنة الصالحة للشركات ومختلف الهيئات الوطنية للمحاسبة في أفريقيا.

وفي مجال سياسات القدرة التنافسية للمشاريع، أكمل البرنامج المشروع المنفذ من أجل الوحدة الخاصة لأفريقيا والمشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وعنوانه "دعم السياسات الإقليمية لصالح تنمية القطاع الخاص في أفريقيا"، وذلك في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر طوكيو الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا.

وترى الباحثة أنه لابد من وجود إطار متكامل لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم الإطار المتكامل للمشاريع بشكل أفضل، وبالتالي الإسهام في تنفيذ هذه الأطر وتحقيق نتائج ملموسة، كذلك القيام بتنفيذ المشاريع بشأن ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية لصادرات أقل البلدان نمواً الأفريقية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

1- اضطلعت الأممُ المتحدةُ عبرَ العقودِ المتعاقبةِ، بمسؤولياتِها المنوطةِ بها في الميثاق وفي شتى مجالات الحياة ومسارات العلاقاتِ الدوليةِ، من عملياتٍ متزايدةٍ لحفظِ السلام إلى برامجَ للتنمية، إلى مؤتمرات للحفاظ على البيئة وتعزيز دور ومكانة المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان، إلى إعادة توطين اللاجئين، ومكافحة الأمراض والأوبئة ومواجهة الكوارث الطبيعية ونشر ثقافة السلام وتأكيدٍ لمبادئ الشرعية الدولية وسيادة القانون.

2- أن الأهداف الإنمائية للألفية هي في الواقع قابلة للتحقيق، ويجب الآن بذل كل جهد ممكن لدفع عجلة التقدم لتحقيق هذه الأهداف من خلال خطط عمل وطنية وسياسات واستراتيجيات من شأنها التصدي للحواجز أمام التقدم، الأمم المتحدة لا تزال شريكا رئيسيا في هذا الجهد العالمي.

3- أن مؤشرات التنمية المستدامة المقترحة من طرف الأمم المتحدة ليست قابلة للتطبيق أو الاستخدام في جميع الأوضاع لكونها لا تعكس، حقائق تلك البلدان، ومع ذلك، يمكنها أن تشكل

إطارا مرجعيا لإرساء مؤشرات تعكس إلى أفضل قدر ممكن الإشكاليات والحقائق الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لتلك البلدان.

4- تتعرض برامج الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة لتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي إلى قيود تمويلية، من حيث ما يتعلق بتعاونهما في برنامج التنمية المستدامة.

5- الحاجة المتزايدة لتطوير القدرات المحلية والتعاون مع الأعمال العالمية وخاصة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، من أجل تيسير الاستجابات المحلية لهذه البرامج.

6- إن الدعوات المتكررة لإصلاح الأنظمة السياسية في أفريقيا، والتي في أغلبها دعوات غربية هي مجرد إضاعة لوقت أفريقيا الثمين، ومحاولات محمومة لاستمرار الرؤى، والقيم الغربية في السيطرة على القارة الإفريقية كبديل عن القيم الإفريقية، والخصوصية الإفريقية الأكثر انسجاماً مع الحياة الإفريقية.

7- هناك عدد من القضايا أسهمت في صياغة معاصرة لتلك الجماعية الاجتماعية التي عرفتها الشعوب، وخصوصاً في أفريقيا قبل زحف الاستعمار عليها، وفرضه لقيمه، ورؤاه السياسية على شعوب القارة والتي بها دمر الوئام والانسجام الإفريقي واغرق القارة في صراعات دامية مازالت تعاني منها حتى اليوم.

8- أن الديمقراطية الفعلية لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة مواطن متمتع بمواطنة فعلية، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية في مجتمع يسوده نمط علاقات تتميز بالعشائرية والطائفية والانتماء الأسري والعبودية، والديمقراطية الحقيقية تعني خلق نسيج علاقات متكافئة ومتوازنة تحسن تدبير الخلافات، وتدعم مفهوم احترام الرأي الآخر وتحقق مجتمعا تحترم فيه إرادة المواطنين، وتصبح للمواطن قوة ضغط من أجل تحقيق ديمقراطية ومواطنة فعلية.

9- لم تنتكس الديمقراطية في أفريقيا أو يتراجع الحماس لها أو تواجه انخفاضاً كبيراً بل الذي انتكس هو تطبيقات الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية في أفريقيا والديمقراطيات الغربية التي أنتجت العنف وجعلته ملازماً لأي عملية انتخابية.

10- إن التحول إلى التعددية الحزبية ونظام الانتخابات وهو الأسلوب المستورد من الغرب الاستعماري الذي فرض على الأفارقة كشرط للمساعدات الاقتصادية وهكذا دخلت أفريقيا مرة أخرى في مرحلة عدم الاستقرار حيث صارت الانتخابات مثل الانقلابات، الفرق الوحيد هو أن الانقلابات عسكرية والانتخابات مدنية.

11- إن العنف في أفريقيا يأخذ طابعاً اجتماعياً مسيساً مرتبطاً بالظاهرة الحزبية وتدفع له القبيلة تحت ضغط المصالح، أي أنه مرتبط بالمصالح والمزايا وليس بقيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

12- إن العنف المذهبي والديني أقل حدة وانتشاراً في أفريقيا، وإن العنف والحروب الأهلية تشكل أهم معوق للتنمية والتطور في أفريقيا وتحدياً يواجه أي تحول ديمقراطي بما يمثله من معايير تناحرية وأداة تفكك للدولة والمجتمع في أفريقيا.

13- أما فيما يتعلق بمدى تحقق الأهداف فقد أظهرت النتائج ما يلي:

أ- في الهدف الأول (القضاء على الفقر المدقع والجوع) فإن نسبة كبيرة من السكان ما زالت تعيش في فقر مدقع ولم يرصد تغييّر أساسي في نسب الفقر، كما أبرزت المسوحات أن نسبة كبيرة من السكان يعيشون دون الحد الأدنى لاستهلاك السعرات الحرارية. في المقابل بقيت حدّة الفقر ملموسة، حيث يوجد تفاوت مناطقي واتساع فجوة الفقر فيما بين المجموعات الاجتماعية.

ب- في الهدفين الثاني والثالث (تعميم التعليم وتعزيز المساواة) برز الارتفاع الكمّي في معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي يقابله تراجع في نوعية التعليم، كما حقّقت دول أفريقيا جنوب الصحراء المساواة في التعليم بين الجنسين (معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي) غير أن التفاوت الجندري بقي أساسيا في معدلات العمالة والأجور والوصول إلى مواقع القرار والمشاركة في الحياة العامة.

ج- في الأهداف الثلاثة المتعلقة بالصحة هناك تحسّن في الأوضاع الصحية للأطفال وحصول النساء على الرعاية الصحية خلال الحمل وازدياد معّدل استعمال وسائل منع الحمل، بالرغم من التفاوت في الدول، كما برز نسبة مرتفعة من وفيات الأمهات وضآلة حالات الإصابة بمرض نقص المناعة المصرّح عنها ولكن أعداد الحالات الناقلة للمرض في ازدياد.

د- في الهدف السابع المتعلّق بالاستدامة البيئية فهناك نقاط إيجابيّة مثل ازدياد المساحة المحمية وتزايد الوعي البيئي ومشاركة منظمات المجتمع المدني غير أنه يوجد هدر في مصادر المياه ومحدودية الوصول إلى شبكات صرف المياه المبتذلة مع التفاوت في نسب الحصول على مياه مأمونة وشبكات الصرف الصحّي. كما أن استمرار الخطر البيئي المتمثّل بالنفايات الصلبة التي ترمى غالبيّتها في المطامر ما زال موجودا.

هـ- أما في الهدف الثامن (نحو شراكة عالمية للتنمية)، فإن تحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية هي مسؤولية مشتركة. حيث تبين أن هناك ارتباط بمبادرات لبناء السوق من خلال تحرير التجارة، ومعاناته من عبء تراكم وعجز الميزانية الإجمالي، كما ظلّ مستوى بطالة الشباب مرتفعا" في السنوات الماضية، ما ساهم في توليد الهجرة على نحو واسع.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

1- العمل على تعزيز الإستراتيجيات للحد من الفقر والبطالة، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية في دول أفريقيا جنوب الصحراء وتحسين سبل وصول الفقراء إلى الأصول المنتجة مثل الأرض والائتمان.

2- إعادة تشكيل الاقتصاد الأساسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء من إعطاء الأولوية لتحويل الزراعة الريفية عن طريق تحويل مستويات كبيرة من الموارد الوطنية لدعم هذا القطاع، وعن طريق عكس اتجاه توازن القوى من الإدارة المركزية إلى التحكم في صنع القرار على مستوى المجموعات المحلية.

3- دعم القطاع غير الرسمي في دول أفريقيا جنوب الصحراء كونه يلعب دوراً هاماً في خلق العمالة والدخل للملايين من السكان ويوفر في نفس الوقت الخدمات المناسبة، ويجب أن تكون إستراتيجية التكيف مع التحول موجهة نحو تشجيع هذا القطاع من خلال إزالة العوائق القانونية وتطوير مصادر الائتمان والتدريب وقنوات التسويق.

4- العمل على تنظيم حلقات عمل لمتابعة البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء، كذلك تنفيذ قوانين حماية البيئة وإنجاز التشريعات الأخرى وتبني سياسات وطنية لإدارة مصادر المياه ومراقبة استهلاكها، وذلك للتأكد من سير هذه البرامج والقوانين وفق ما هو مخطط لها.

5- العمل على توفير الدعم المالي والتمويل الكافي لبرامج الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة لتنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

6- العمل المشترك وتوحيد الجهود بين الدول المستفيدة والقائمين على تنفيذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء

7- تبادل الخبرات والتجارب ونشر المعلومات حول وضع وتطبيق البرامج الإنمائية، على أن يشمل ذلك تقييم وصياغة السياسات، وتطوير نماذج العمل.

8- تنفيذ الدراسات والمسوحات اللازمة لبناء قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية الضرورية، والعمل على تحسين القدرات على صعيد دول أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك منهجيات تجميع البيانات والمعلومات المتعددة القطاعات ذات الصلة في البرامج الإنمائية.

9- صياغة إستراتيجية تنموية وطنية لكل دولة دول أفريقيا جنوب الصحراء لخفض الفقر ولزيادة العمالة ولاستدامة البيئة وغيرها، كذلك الاستفادة من التوجه الاستراتيجي العام الذي يركز على توسيع البرامج الإنمائية، وتحقيق المزيد من التعاون والتعاضد والتكامل في أنشطة الأمم المتحدة.

10- الالتزام المتبادل وتبادل المعلومات المنتظم لتعزيز المساعي الإقليمية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

11- التركيز على استغلال إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول أفريقيا جنوب الصحراء لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

12- تبنّي الإجراءات لتنفيذ التعليم الإلزامي وإنقاص معدلاّت التسرب واستكمال المناهج التعليمية الجديدة، وإدراج تدخلات الصحة الإنجابية في نظام الرعاية الصحّية الأولية، ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بحقوق الصحة الإنجابية لكل من الرجل والمرأة.

13- ضرورة التسريع بخطوات الإصلاح السياسي حتى تتجنب أفريقيا مخاطر العولمة وضغوطات وأزمات الاقتصاد العالمي (الأزمة المالية مثلاً)، وتتجنب أيضا كافة أشكال الفوضى والحروب الأهلية التي تهدد أمن واستقلال واستقرار ووحدة أفريقيا وتعرضها لمزيد التدخلات الأجنبية والهيمنة والتبعية تحت غطاءات الديمقراطية ومبررات حقوق الإنسان وذرائع حماية الأقليات ودعاوى الإصلاح.

14- ضرورة أن تقوم كافة الحكومات الأفريقية المعنية بوضع خطة عمل للارتقاء بالأحياء الفقيرة تجمع بين الأهداف النوعية والتدابير التي تتخذ على المستوى القانوني والتنظيمي والمؤسسي والمالي بغرض تحقيق هدف تحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، (1996). **لسان العرب**، تصحيح أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الجزء السابع، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، (2001). **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، طنجة، المغرب.

- أمين، سمير، (2005). **أزمة المجتمع العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، 2005.

- ايدوارم بيرنز، (2000). **النظرية السياسية في العالم المعاصر**، ترجمة عبد الكريم احمد، منشورات دار الأدب، بيروت.

- بدر الدين، غسان، (2001). **جدلية التنمية والتخلف**، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت.

- البسام، صالح عبدالله، (2008). **الديمقراطية وأثرها على الأمن الوطني**، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، جامعة مؤتة، الأردن.

- تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2005.

- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2010، الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة (mdgs.un.org)، موقع رصد الأهداف الإنمائية للألفية (www.mdgmonitor.org).

- توفيق، راوية، (2006). **القوى الكبرى والمشروطية السياسية**، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، مصر.

- جون، محمد امباكى، (2006). **أزمة النظم السياسية في أفريقيا**، أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس: ليبيا.

- حامد، أيمن، (2006). **الأفروقراطية نمط جديد للحكم**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بيروت: لبنان

- حجاب، محمد منير، (2003). **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- حسين، زكريا، (2004). **الأمن القومي**، أكاديمية ناصر العسكرية، مصر.

- حمدان، عدنان، (2000). **في تعريف الديمقراطية**، الدار الجامعية، مصر، ص 3.

- حمدي، عبد الرحمن حسن، (2002). **دراسات في النظم السياسية الأفريقية**، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، القاهرة: مصر.

- حمدي، عبد الرحمن، (2006). **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟** مكتبة مدبولي، القاهرة.

- خرازى، عزيزة، (2008). **الاتجاهات النظرية في سوسيولوجيا التنمية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2175 لسنة 2008.

- خطابي، أحمد، (2006). صعوبات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: الجزائر أنموذجاً، **مؤتة للبحوث والدراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، 2006.

- روجر، (2001). **دور وسائل الإعلام في نشر الأفكار الجديدة**، ترجمة محمد فتحي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

- الزياني، عايدة صالح أرحيم، (2009). **التغيرات العالمية وأثارها على القارة الأفريقية،** ورقة عمل مقدمة للمشاركة في فعاليات الندوة العالمية التي عقدت بجمهورية اريتريا بعنوان: (الديمقراطية في أفريقيا الواقع والآفاق).

- سعيد، اشقيفه الطاهر، (2008). **الديمقراطية والقبيلة في أفريقيا الصومال أنموذجاً،** ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول (أفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل) المنعقدة في نيامي، النيجر.

- السعيد، محمد، (2004). **العنف والمجتمع، مداخل معرفية،** جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

- شرام، ويلبور (1970). **أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، دور الإعلام في البلدان النامية.** ترجمة محمد فتحي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

- الطاهر، اشقيفه، (2006). **أفريقيا لن تكون ورقة انتخابية،** الطبعة الثالثة، دار الجماهير، النوار، ليبيا.

- العبدالله، مي، (2005). **الاتصال والديمقراطية،** تقديم سليم الحص، بيروت، دار النهضة العربية، لبنان.

- العتيبي، فاطمة فيصل، (2007). **الإعلام والتعليم شركاء في التنمية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- عطية، عبد القادر، (1999) **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للطبع والنشر.

- العودات، حسين، (2006). **التنافس على أفريقيا**، دار البيان للنشر والتوزيع، الإمارات.

- فرحات، محمد لطفي، (2005). **حصة المجتمع والحقوق الطبيعية للإنسان**، منشورات أكاديمية الفكر الجماهيري، طرابلس: ليبيا.

- الفسيل، طه أحمد، (2009). **مواجهة الأزمات العالمية والحد من آثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية**، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، اليمن، متوفر على الموقع الالكتروني www.almethaq.info/news/.

- كالفرت، بيتر، وسوزان، كالفرت، (2002). **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.

- كافي، مصطفى يوسف،(2006). **الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، دار الفرات، نينار للنشر والتوزيع.

- كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية،(2008).**الأمن الوطني/1**،أسس ومبادئ الأمن الوطني.

- الكوت، بشير، (2007). **الاتحاد الإفريقي**، ط(2)، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

- الكيالي عبد الوهاب، (2003)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

- مبارك، احمد، (2000). **الرأسمالية السياسية، ديمقراطية حكم أقلية**، الطبعة الثانية، دار اقرأ، ليبيا.

- محمود، علاء يوسف، (2005). **الحروب الأهلية في أفريقيا**، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر، بيروت، لبنان.

- محمود، يوسف عبد العزيز، (2005). برامج التكييف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2).

- المؤمن، علي، (2001). الديمقراطية: التحديات والابتكارات في التسعينات، **مجلة الثقافة الجديدة**، لبنان، العدد 303، 2001.

- النابلسي شاكر، (2007). **دور الديمقراطية في ترسيخ دعائم المجتمع المدني**، دار الثقافة، عمان، الأردن.

- نصر عارف، (1992). **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

- النوفلي أحمد، (1999). **أفريقيا معلومات سياسية**، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، الجزائر.

- وثيقة الأمم المتحدة الرسمية رقم (80) الصادرة عن مجلس الأمن، السنة الخامسة والخمسون، ملحق تموز وآب، وأيلول، عام 2000 .

- الورفلي، الهادي، (2008). **قضايا الديمقراطية، الإصلاح السياسي في أفريقيا والبديل الجماهيري**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة أفريقيا الحاضر، وأفاق المستقبل، المنعقد بالجماهيرية الليبية، عام 2008.

- ويليام ميلودي، (2005). **علم الاتصال والتنمية**. ترجمة حسني محمد نصر، وعبدالله الكندي، العين: دار الكتاب الجامعي.

-الهيثي، نوازاد، (2001). **التنمية في أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرون**، مجلة دراسات، العدد 7، ليبيا.

- يحيي، جلال، (1999). **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، مصر.

المراجع باللغة الأجنبية

- Admiral. Stansfied, (1995). **Securcy and Democracy**, Houghton Mifflin Company Boston, inc.

- Al-Dosary, Adel S., (1999), **Towards The Reduction of Foreign Workers in Saudi Arabia**, UMI, Ann Arbor, pp. 21.

- Fowke R and Prasad D, 1996. **Sustainable development, cities and local government**. Australian Planner 33 61–6.

- James H Dixon. Washington dc, (1994). National Security Policy Formulation: Institution, Processes, and Issues, National Defense University.

- McNaghten, P. and Urry, J. (1998), **Contested Natures**. London: Sage,

Meadows, D. et al. The Limits to Growth: A Report to the Club.

- Robert L. Pfaltzgraff , JR & Uri Raanan, (1994). **National Security Policy**, The Shoe string press, inc.

- Sam C. Sarkensian. (2001). **Presidential Leadership and National Security Style, Institution**, Politics, Bound in the United State of America.

- United Nations, World conomic and Social Survey 1997, United Nations, (New York, 1997 annex, tables A.36- A.38.

- United Nations Development Programme, (UNDP), **Human Development Report**, 1995, New York: Oxford University Press, 1995.

- United Nations Development Programme, (UNDP), in Africa, 2010.

- Walter Berns, (1995). **The First Amendment and the Future of American Democracy**, Gateway Edition. Chicago.

- Women's International League for Peace and Freedom, "Justice Denied", Geneva, 1994, p.5.